

حكاية
ثورة 1919

عماد أبو غازي

2009

(مقدمة)

حكاية ثورة

في سنة 1914 قامت الحرب العالمية الأولى ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا ضد إنجلترا وفرنسا، فأعلنت إنجلترا الحماية على مصر وأنهت علاقتها بالدولة العثمانية التي استمرت 400 سنة تقريبا.

استمرت الحرب لأربع سنوات عانت فيها مصر التي كانت خاضعة لسلطة الاحتلال البريطاني منذ عام 1882 شذائد جديدة فوق شدة الاحتلال؛ فمع اشتعال الحرب سنة 1914 فرضت الأحكام العرفية على البلاد، وأعلنت الحماية البريطانية رسميا، كما جمع الإنجليز مئات من المصريين وحشدهم حشدا ليشاركوا في الحرب، هذا فضلا عن أن بعض المعارك بين الحلفاء وخصومهم دارت على أرضنا.

وفي أواخر عام 1918 لاحت في الأفق بوادر انتهاء الحرب، وكانت بلغاريا هي أول دولة تلقي بالسلاح، وأعقبها تركيا التي وقعت الهدنة مع بريطانيا وحلفائها يوم 31 أكتوبر سنة 1918، وفي 11 نوفمبر من نفس العام عقدت الهدنة بين ألمانيا والحلفاء، لتنتهي أكبر حرب عرفت البشرية حتى ذلك الوقت، ولتخرج إنجلترا وحلفاؤها منتصرون.

وقبل إعلان الهدنة بساعات تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وزميلاه في الجمعية عبد العزيز فهمي بك وعلى شعراوي باشا بطلب لمقابلة السير ريجنلد

ونجت المندوب السامي البريطاني لطلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب الأمة المصرية.

وتحدد للمقابلة يوم 13 نوفمبر سنة 1918، الذي صار منذ ذلك الحين عيداً للجهاد الوطني، ورفع الزعماء الثلاثة مطالب الأمة في الاستقلال وإنهاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف إلى المندوب السامي البريطاني في مصر، وقد تم ذلك كله بالاتفاق ما بين الزعماء الثلاثة وحسين رشدي باشا رئيس الحكومة.

وعقب المقابلة تألفت هيئة تسمى "الوفد المصري" إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، وقد تألف الوفد من : سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك وعبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوبة بك وكانوا جميعاً أعضاء في الجمعية التشريعية ما عدا محمد محمود وأحمد لطفي السيد.

وحتى يثبت الوفد المصري نيابته عن الأمة تم الاتفاق على صياغة توكيل يوقع عليه أعضاء الهيئات النيابية القائمة في ذلك الحين، كالجمعية التشريعية ومجالس المديرية والمجالس البلدية وغيرها، وأكبر عدد ممكن من أصحاب الرأي.. ثم اتسع نطاق الحملة ليشمل الأمة جمعاء، وقد طبع التوكيل وتم توزيعه على أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية للتوقيع عليه، فأقبل الناس من كافة طبقات الأمة بحماسة شديدة على توقيع التوكيل.

وامتدت حركة جمع التوقيعات من القاهرة إلى الأقاليم وساعد على نجاحها التعليمات التي أصدرها رئيس الحكومة حسين رشدي باشا إلى مديري الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد.

ومن ناحية أخرى ضم الوفد إليه أعضاء جددًا وسعى سعياً متواصلاً للحصول على ترخيص للسفر لحضور مؤتمر الصلح وعرض مطالب الأمة المصرية، الأمر الذي رفضته بإصرار سلطات الاحتلال البريطاني.

وأمام تعنت السلطات البريطانية توجه سعد وصحبه بمذكره إلى مندوبي الدول الأجنبية في مصر يشرحون فيها مطالب الأمة، أما رئيس الحكومة فقد تقدم باستقالته احتجاجاً على رفض بريطانيا للتفاوض مع الحكومة المصرية.

وخلال شهري يناير وفبراير سنة 1919 تصاعدت حركة الوفد المصري واتسع نطاقها وتنوعت أشكالها ما بين جمع التوقيعات، وعقد الاجتماعات العامة، وإلقاء الخطب في المحافل المختلفة، وإصدار النشرات التي تعرف الناس بنشاط الوفد وسعيه لتحقيق الاستقلال.

وفي عصر يوم 8 مارس 1919 وصلت الأمور إلى منتهاها عندما ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وثلاثة من صحبه هم محمد محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ورحلتهم في اليوم التالي إلى بورسعيد ومن هناك أقلتهم إحدى السفن إلى المنفى في مالطة.

ولم يكد خبر القبض على سعد وصحبه يشيع بين الناس حتى انفجر غضبهم يوم 9 مارس 1919 لتبدأ بذلك الثورة... ثورة سنة 1919.

تعالوا معا نعرف الحكاية من البداية إلى النهاية...

(1)

وسكتت المدافع في نوفمبر

غريب جدا أمر المصادفات التاريخية، ففي يوم 11 نوفمبر عام 1918 سكتت المدافع في أوروبا بعد أربع سنوات من الحرب الضارية التي قامت بين الدول الاستعمارية الأوروبية من أجل اقتسام النفوذ، الحرب التي سميت وقتها الحرب العظمى، ونطلق عليها اليوم الحرب العالمية الأولى، والتي كان لها تأثيرا بالغا في تاريخ مصر الحديث، رغم أن مصر لم تكن طرفا أصيلا في تلك الحرب.

في نفس اليوم، يوم 11 نوفمبر وقبل أربع سنوات على نهاية الحرب وإعلان الهدنة، وبعد أسابيع قليلة من اشتعال نيران الحرب وجه الخديوي عباس حلمي الثاني منشورا إلى الأمة بإعلان الدستور بناء على نصيحة الزعيم محمد فريد رئيس الحزب الوطني الذي كان يعيش في المنفى في أوروبا.

أربع سنوات تفصل بين إعلان الخديوي عباس حلمي وإعلان الهدنة، كانت سنوات تغير فيها وجه مصر، واختمرت فيها الثورة، الثورة الشعبية الكبرى في تاريخنا الحديث، ثورة 1919 التي احتفلنا بعيدها التسعيني منذ شهور قليلة، في نوفمبر سنة 1918 كانت البداية، كانت في يوم 13 نوفمبر 1918 على وجه التحديد، اليوم الذي أصبح عيدا للجهد الوطني، ظلت مصر تحتفل به لسنوات باعتباره أهم أعيادنا الوطنية.

لكن قبل يوم البداية لابد من العودة إلى الوراء قليلا، لنرى كيف جاءت تلك البداية؟

خضعت مصر للاحتلال البريطاني عام 1882، ورغم أن القوة الحقيقية في مصر كانت للمعتمد البريطاني لكن الوضع القانوني للاحتلال ظل مخلخلا، بسبب تبعية مصر من الناحية الرسمية للدولة العثمانية، وبسبب ضغوط الدول الأوروبية المنافسة لبريطانيا، وفي عام 1904 استقر وضع الاحتلال إلى حد كبير بعد الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا، ذلك الاتفاق الذي تم بمقتضاه الاتفاق بين الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين على

تحديد مناطق النفوذ بينهما، والذي جاء فيه فيما يتعلق بوضع مصر النص التالي:

"إن حكومة جلالة الملك (ملك بريطانيا) تصرح بأنها لا تقصد تغيير الحالة السياسية في مصر، وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بأنها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى في مصر، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ولا بأمر آخر..."

وسرعان ما انضمت حكومات ألمانيا والنمسا وإيطاليا إلى الاتفاق، بذلك أصبحت بريطانيا مطلقة اليد في مصر، خصوصا أن السلطان العثماني الحاكم "الشرعي" لمصر لم يكن بقادر على التصدي لبريطانيا أو مواجعتها، فضلا عن إنه كان قد ساعدها في احتلالها للبلاد قبل ذلك بأكثر من عشرين سنة؛ عندما أصدر فرمانا بعصيان أحمد عرابي سنة 1882.

في السنوات التي أعقبت الوفاق الودي تحول التياران الرئيسيان في الحركة الوطنية المصرية إلى حزبين: حزب الأمة والحزب الوطني، وكان للحزبين الفضل في تمهيد الأرض للثورة، فكما يقول المؤرخ الراحل الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه المهم "تطور الحركة الوطنية في مصر":

"إذا كان الحزب الوطني قد غرس في تلك الحقبة من تاريخ مصر بذرة الكراهية للاحتلال ومقاومته في نفوس الشعب، فإن حزب الأمة قد ثبت بدوره أسس القومية المصرية، وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا، وبمعنى آخر أنه بينما كان عمل الحزب الوطني قائما على هدم الاحتلال، كان عمل حزب الأمة قائما على بناء أسس مصر الحديثة المستقلة، وواضح أن العمليتين: الهدم والبناء يكمل كل منهما الآخر".

لقد مهد الحزبان الأرض فأثمر زرعهما الثورة.

في 1914 نشبت الحرب في أوروبا بين معسكرين، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا في جانب، وألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا ثم تركيا في الجانب الآخر، بدأت المعارك في أغسطس بعد اعتداء ألمانيا على بلجيكا، وتصاعدت المعارك بطول أوروبا وعرضها، وامتدت إلى منطقة المشرق العربي والمستعمرات، كانت أول حرب في تاريخ الإنسانية تمتد بهذا الاتساع.

كانت مصر بين نارين في هذه الحرب فعلى أرضها قوات الاحتلال البريطاني منذ أكثر من ثلاثين عاما، وفي نفس الوقت هي ولاية تابعة لتركيا من الناحية الرسمية، وتنازع رجال السياسة في مصر اتجاهين: الأول يراهن على انتصار ألمانيا وأهما أن هذا الانتصار سيقود إلى استقلال مصر، أما الاتجاه الثاني فكان يؤمن بانتصار

الحلفاء وبرى في بريطانيا شرا أهون من شر، كما كان هؤلاء يتصورون أن مساندة مصر لبريطانيا العظمى في الحرب سيدفع بريطانيا إلى تقدير هذه المساعدة، وسيؤدي إلى منح مصر استقلالها.

مع بداية الحرب في أغسطس 1914 أعلن مجلس النظار منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بالموانئ الألمانية واحتجاز السفن الألمانية في الثغور المصرية، ومنح القوات البريطانية حقوق الحرب في الأراضي والمياه المصرية.

وفي 2 نوفمبر 1914 أعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال في مصر وضع القطر المصري تحت الحكم العسكري، وفرضت الرقابة على الصحف كنتيجة لإعلان الأحكام العرفية.

يوم 11 نوفمبر 1914 أعلن الخديوي عباس حلمي الثاني من استنبول منشورا إلى الأمة بإعلان الدستور الكامل في مصر، والحقيقة أن الإعلان كان يهدف إلى حشد الشعب المصري خلف الدولة العثمانية، ومحاولة الحصول على تأييد المصريين للزحف التركي على البلاد.

وفي 18 ديسمبر 1914 أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وأنهت علاقتها بالدولة العثمانية، وعزلت الخديوي عباس حلمي الثاني، وحولت مصر إلى سلطنة، وعينت السلطان حسين كامل سلطانا على البلاد تحت الحماية البريطانية.

وقد شارك الجيش المصري في المعارك إلى جانب الجيش البريطاني، وشارك سلاح المدفعية المصرية في التصدي للقوات التركية عند قناة السويس، وساهم في تحقيق الانتصار عليها، واستشهد في الموقعة الملازم أول أحمد حلمي قائد بطارية المدفعية المصرية.

أما الموقف العام للشعب المصري فكان كاشفا عن تحول في المشاعر، فلم يبد المصريون تعاطفا مع الأتراك أو إكتراثا بهم أو بمصيرهم، ولم تشهد سنوات الحرب مقاومة للاحتلال سوى بعض العمليات الصغيرة لأعضاء الحزب الوطني وأنصاره، لدرجة دفعت القيادة البريطانية إلى سحب جزء من القوات المخصصة لتأمين الجبهة الداخلية إلى جبهة القتال عندما استشعرت أن الأمور آمنة في الداخل.

وعندما سكت المدافع يوم 11 نوفمبر 1918 كانت هناك مصر جديدة.

(2)

13 نوفمبر يوم تغير فيه التاريخ

يوم 11 نوفمبر سنة 1918 سكتت المدافع على جميع الجبهات، وانتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء، بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا، انتصارا كاملا على دول المحور بقيادة ألمانيا، توقفت الحرب بعد أربع سنوات وبضعة أشهر عرف فيها العالم ويلات لم يعرفها في تاريخه من قبل.

كان المصريون ينتظرون نهاية الحرب حتى تنتهي معانئهم من حرب لم يكونوا طرفا فيها، سقط في المعارك شهداء من المصريين، وصادرت سلطة الاحتلال دوابهم ومحاصيلهم لصالح المجهود الحربي، وتحملت الخزانة المصرية ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه دعما لبريطانيا العظمى في حربها، لكن المصريين أيضا كانوا ينتظرون على أمل أن ينتهي الاحتلال البريطاني لمصر مع نهاية الحرب مثلما انتهى الحكم العثماني مع بدايتها.

كانت آمال المصريين تستند إلى ما قدموه من دعم لبريطانيا أثناء الحرب، كما كانت تستند إلى الوعود البريطانية، فقد جاء في رسالة الحكومة البريطانية إلى السلطان حسين كامل عند تنصيبه مكان الخديوي عباس حلمي الثاني:

"قد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها"...

كما تضمنت وعدا بالنظر في نظام الامتيازات الأجنبية بعد انتهاء الحرب.

ومع اقتراب نهاية الحرب بدأ التفكير جديا في نظام جديد لإدارة البلاد، وقد وضع بالفعل السير وليم برونيت المستشار المالي البريطاني مشروعا لقانون نظامي لمصر، لكن النخبة السياسية المصرية رفضته تماما لأنه وضع مصر في مرتبة المستعمرات وحرمها من مجلس تشريعي منتخب، وكان أول من تصدى للمشروع حسين باشا رشدي رئيس الحكومة.

وفي عام 1917 أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربعة عشر التي تضمنت حق تقرير المصير للشعوب، وقد أحيت هذه

المبادئ الآمال في نفوس المصريين، فقد تصوروا أن الدول المنتصرة سوف تلتزم بهذه المبادئ وتعمل بها بعد نهاية الحرب. ورغم إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وتعطيل الجمعية التشريعية أثناء سنوات الحرب الأربعة، إلا أن الروح الوطنية كانت تنمو ببطء في تربة هيئتها سنوات النضال الوطني والديمقراطي منذ مطلع القرن، فقد كانت السنوات الأولى من القرن العشرين سنوات للبعث الوطني ولتمهيد التربة من أجل المطالبة بالاستقلال والدستور بفضل التيارين الفاعلين في الحركة الوطنية المصرية، تيار الحزب الوطني وتيار حزب الأمة.

ومع نهاية الحرب حدث ما لم يكن في الحسبان وما لم تكن تتوقعه سلطات الاحتلال التي تصورت واهمة أن الهدوء الذي خيم على البلاد أثناء الحرب كان خنوعا من المصريين وقبولا للاحتلال، فقبل أن تنتهي الحرب اتفق سعد باشا زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وزعيم المعارضة بها وزميليه في الجمعية عبد العزيز فهمي بك وعلي شعراوي باشا على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد لهم ليقابلوا السير رجنلد وينجت المندوب السامي البريطاني للتحدث إليه في طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية.

وقبل أن تعلن الهدنة بساعات تقدم سعد ورفيقه يوم الاثنين 11 نوفمبر بطلبهم إلى دار الحماية بوساطة من حسين باشا رشدي رئيس الوزراء، فاستجابت دار الحماية لطلبهم وحددت لهم موعدا يوم الأربعاء 13 نوفمبر 1918 الساعة الحادية عشر صباحا، وقابلوا المندوب السامي ودار بينهم حوار طويل استمر لمدة ساعة.

وقد أورد المؤرخ عبد الرحمن الرافي في كتابه عن ثورة 1919 نصا للحوار الذي دار بين الزعماء الثلاثة والمندوب السامي البريطاني، حيث طالب سعد زغلول بإلغاء الأحكام العرفية وإنهاء مراقبة الصحف والمطبوعات، تلك الرقابة التي ضاق بها المصريون. وقال سعد: "المصريون لهم الحق في القلق على مستقبلهم"، وعندما رد عليه ونجت مطالبها إياه والمصريين بعدم التعجل والنظر للعواقب البعيدة، علق سعد على مقولة ونجت بأنها عبارة مبهمه غير مفهومة.

وقد وجه ونجت أثناء الحديث انتقادات لمحمد فريد ورجال الحزب الوطني، أوضح علي شعراوي باشا دوافع الحزب الوطني في اتخاذ المواقف المتشددة.

وقال: "نريد صداقة الحر للحر لا العبد للحر"...

عندها قال ونجت في استنكار: "إذا فأنتم تريدون الاستقلال"...
فرد سعد: "ونحن أهل له"...
حاول ونجت أن يقلل من شأن الشعب المصري ومن قدرته
على حكم نفسه بنفسه، مرة بالتأكيد على ضرورة التدرج في
الاستقلال، ومرة بحجة عدم أهلية المصريين، ومرة ثالثة بدعوى
أمية المصريين، ومرة رابعة بالإشارة إلى موقع مصر الذي يجعلها
مطمعا للطامعين.
فغند الزعماء الثلاثة دعواه الواحدة بعد الأخرى، وأكد عبد العزيز
بك فهمي على مطالب الأمة قائلا: "نحن نطلب الاستقلال
التام"... وأكد على أن للحزب الوطني وحزب الأمة هدف واحد
وطريقتين مختلفين للوصول إليه.
بعد أن انتهى اللقاء توجه الزعماء الثلاثة إلى وزارة الداخلية
لمقابلة حسين رشدي باشا في مكتبه بالوزارة وأبلغوه بما دار
في اللقاء.
وكان رشدي باشا قد أعد في نفس اليوم خطابا للسلطان أحمد
فؤاد يستأذنه فيه السماح له ولعدلي يكن باشا بالتوجه إلى لندن
للسعي نحو تحقيق استقلال مصر.
وفي نفس اليوم أيضا التقى رشدي بالسير ونجت، فتسأل
الأخير كيف يتحدث ثلاثة رجال باسم الأمة؟
وعندما علم سعد من رشدي باشا بما دار في لقائه مع ونجت
اجتمع مع رفيقيه للتشاور في أسلوب يثبت جدارتهم بتمثيل
الأمة، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى الوفد المصري في إشارة
إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، وأن تحصل هذه الهيئة
على توكيلات من الأمة للحديث باسمها.
كان يوم الأربعاء 13 نوفمبر 1918 يوما تغير فيه وجه التاريخ في
مصر، كان يوما له ما بعده.

(3)

ميلاد الوفد المصري

مع مغيب شمس يوم 13 نوفمبر 1918 كانت مصر جديدة قد ولدت، لذلك استحق اليوم أن تحتفل به مصر كلها باعتباره يوماً للجهاد الوطني، يوم توجه نواب الأمة، سعد ورفيقه، لدار المندوب السامي البريطاني مطالبين باستقلال البلاد، يوم سعت الحكومة برئاسة حسين باشا رشدي من أجل تشكيل وفد رسمي يتجه إلى لندن للبحث في إجراءات الاستقلال، كانت الأمة كلها "على قلب رجل واحد" كما يقولون، كان التنسيق تاماً بين سعد ورفاقه من ناحية ورئيس الوزراء رشدي باشا وزير المعارف في حكومته عدلي باشا يكن من ناحية أخرى، كان كل طرف يبلغ الطرف الآخر بما يقوم به أولاً بأول، كان اليوم ميلاد لعهد جديد في تاريخنا الوطني.

مساء 13 نوفمبر 1918 أخذ سعد وزميليه عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي يتشاورون في الطريقة التي يعلنون بها حقهم في التحدث باسم الأمة، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى الوفد المصري، إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، كما اتفقوا على أن يعملوا على أن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تمنحها بمقتضاها هذه الصفة.

استغرق تأسيس هيئة الوفد المصري عشرة أيام بين 13 و23 نوفمبر سنة 1918، وتألف الوفد في تشكيله الأول يوم 13 نوفمبر برئاسة سعد زغلول باشا وعضوية علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك وعبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوبة بك، وكانوا جميعاً أعضاء في الجمعية التشريعية باستثناء محمد محمود وأحمد لطفي السيد، كما كان أغلبهم من الميالين لتيار حزب الأمة باستثناء محمد علي علوبة عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطني وعبد اللطيف المكباتي المؤيد لتيار الحزب الوطني، واتفق أعضاء الوفد على قانونه الذي تضمنت مادته الأولى أسماء أعضاء الوفد، ونصت مادته الثانية على أن مهمة الوفد هي السعي بالطرق السلمية المشروعة، حيثما وجد للسعي سبيلاً، في استقلال

مصر استقلالا تاما، وقررت المادة الثالثة من القانون أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأسا أو بواسطة من يمثلونهم بالهيئات النيابية، كما أشار القانون في مادته الثامنة أن للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرون، الأمر الذي حدث بالفعل خلال الأيام والأسابيع التالية، وقد صدق الأعضاء على قانون الوفد في 23 نوفمبر سنة 1918.

لم يكن الوفد المصري بهذه الصورة التي بدأ بها حزبا بالمعنى الدقيق للكلمة، بل جماعة من الساسة تنوب عن الأمة وتمثلها في المطالبة باستقلالها، فقد عرفت مصر الأحزاب السياسية بشكل جنيني في سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم عرفت التشكيلات الحزبية المكتملة في العقد الأول من القرن العشرين بتأسيس حزب الأمة والحزب الوطني، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى، ولم يكن الوفد عندما قام حزبا على شاكلة هذه الأحزاب، كان تجمعا من الساسة حول هدف واحد محدد وبرنامج من نقطة واحدة هي السعي من أجل استقلال مصر استقلالا تاما.

عندما تأسس الوفد كان الحزب الوطني لا يزال قائما رغم ملاحقة سلطات الاحتلال لقادته أثناء الحرب، وكان رجال حزب الأمة قد تحولوا إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية بعد إغلاق جريدة الحزب سنة 1915، وتحول بعض شبابهم إلى الكتابة في مجلة السفور، وعقب الحرب وتأسيس الوفد شكل مجموعة من هؤلاء الشباب الحزب الديمقراطي المصري، وحاولوا الانضمام للوفد، لكن مسعاهم لم يكلل بالنجاح فلم يكونوا قد أعلنوا عن حزبهم بشكل رسمي بعد، ولم يقبلهم سعد في الوفد رغم قربهم من تيار حزب الأمة سياسيا وفكريا، وانتمائهم بدرجة أو أخرى إلى مدرسته.

ولتأليف الوفد المصري قصة تثير الخلاف بين الساسة والمؤرخين حول صاحب فكرته، لقد تعرض كثير من الساسة والمؤرخين لقضية صاحب فكرة تأليف الوفد في كتاباتهم، منهم أحمد شفيق باشا وإسماعيل باشا صدقي ومحمود غنام ومحمد أبو الفتوح وعبد الرحمن الرافعي، وتناولها بالدراسة والتحليل المؤرخ الراحل الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه الرائد "تطور الحركة الوطنية في مصر"، وحاول أن يميز بين المطالبة باسترداد مصر لحقوقها وفكرة تأليف الوفد كأداة لاسترداد الحق، فقد كان السعي لنيل مصر لاستقلالها مطلبا عاما لرجال السياسة في

مصر، بل حلما لمجمل المصريين، وكان التفكير في وسيلة لتحقيق هذا الهدف شغلا شاغلا لكثير من الساسة المصريين. ويلح السؤال، هل كان صاحب فكرة تشكيل الوفد هو سعد باشا الذي تزعم الوفد يوم تأسيسه؟ أم أن الوفد كان فكرة شخص آخر؟

وهنا يظهر اسم الأمير عمر طوسون أحد إمراء أسرة محمد علي الذين عرفوا بمواقفهم الوطنية، كما يتردد اسم حسين باشا رشدي وزير الداخلية.

فمن منهم كان صاحب الفكرة؟

سؤال يُطرح بالحاح بين المؤرخين والساسة منذ تسعين سنة، وتنحصر نسبة فكرة تشكيل الوفد المصري بين ثلاثة من رجال ذلك العصر:

أولهم سعد باشا زغلول مؤسس الوفد وزعيمه ورئيسه الأول الذي كان وكيلا منتخبا للجمعية التشريعية وناظرا - أي وزيرا - للمعارف والحقانية في عدة تشكيلات وزارية قبل الحرب العالمية الأولى، والذي يعتبره المؤرخون أول ناظر من أبناء الفلاحين في عصر الاحتلال، وترجع علاقته بالعمل الوطني إلى زمن الثورة العرابية وبداية عصر الاحتلال.

وثانيهم حسين رشدي طبوزاده باشا رئيس الوزراء ذو الأصول التركية، الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس النظار أو ناظر النظار منذ أبريل سنة 1914، وعاصر إعلان الحماية البريطانية على مصر وكان وقتها نائبا للحضرة الخديوية أثناء سفر عباس حلمي الثاني خارج البلاد إلى جانب عمله كناظر للنظار، وحمل على كاهله عبء التعامل مع سلطات الحماية في فترة الانتقال من نظام الخديوية إلى نظام السلطنة، وكان أول من حمل لقب رئيس مجلس الوزراء في مصر في إطار التحولات التي صاحبت إعلان السلطنة في مصر، وذلك في ديسمبر سنة 1914، واستمر في منصبه حتى 22 أبريل سنة 1919، أي أنه عاصر سنوات الحرب كلها واستمر حتى قيام الثورة.

أما ثالث الثلاثة فهو الأمير عمر طوسون سليل أسرة محمد علي، المعروف بمواقفة الوطنية المشوبة بميول عثمانية وبعدها للاحتلال البريطاني وكذلك بميوله الإصلاحية، وكان الأمير يعد من المناصرين للحركة الوطنية داخل الأسرة العلوية، واستمرت مواقفه في الدفاع عن الاستقلال والدستور مع مجموعة من إمراء أسرة محمد علي في مرحلة ما بعد ثورة 1919.

ولكل واحد من الثلاثة قصة مع تشكيل الوفد المصري، إنها ثلاث قصص متقاطعة تنتهي كلها إلى ما حدث يوم 13 نوفمبر سنة 1918 وما تلاه من أيام مجيده في تاريخ مصر الحديث.

الأمر المؤكد أن النخبة السياسية المصرية كانت تنتظر انتهاء الحرب العظمى كي تحصل مصر على استقلالها التام، فالعلاقة بالدولة العثمانية قد انتهت رسميا وفعليا، بل إن الدولة العثمانية نفسها كانت توشك على أن تلقى حتفها، ومبرر إعلان الحماية البريطانية على مصر ينتهي بانتهاء الحرب، وبالتالي فالمنطق الطبيعي لا بد أن يقود إلى إعلان استقلال البلاد بإعلان الهدنة، كذلك أحياء إعلان الرئيس الأمريكي ولسن لمبادئه الأربعة عشر الشهيرة، ثم لما رده في خطبه السياسية في العام الأخير للحرب حول حق تقرير المصير لشعوب الأرض الآمال في النفوس.

لكن هل يحصل المصريون على استقلالهم دون مطالبة؟ بالطبع لا، لا بد من هيئة أو وفد مصري يفاوض من أجل هذا الاستقلال ويطلب به.

لا شك إذا في أن فكرة المطالبة بالاستقلال بعد الحرب كانت تشغل الساسة المصريين، لكن ممن جاءت البداية؟

يكاد الجميع يتفقون على أن الأمير عمر طوسون كان أول من طرح الفكرة بشكل واضح ومستقيم، ويقول الأمير عن ذلك بعد سنوات من الأحداث: "إن فكرة إرسال وفد رسمي للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح، الذي أزمع عقده في نهاية الحرب العالمية الأولى قد خطرت ببالنا بعدما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة في 8 يناير سنة 1918، تلك النقاط التي تمنح الحق لكل أمة صغرت أو كبرت في تقرير مصيرها، ولما كانت مسألة مصر، بناء على هذا الاعتبار، مسألة دولية، وليس لدولة دون سواها أن تنفرد بالنظر فيها، وأن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج إلى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر، حتى لا يأتي يوم انعقاده إلا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة، ولا يضيع علينا الوقت سدى، فقد دفعنا ذلك إلى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا في شأنها (كان محمد سعيد ناظرا للنظار قبل حسين رشدي باشا كما عاد إليها مرة أخرى بعد استقالة رشدي سنة 1919) فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفي الجمعية التشريعية، فاستصوبنا هذا الرأي وصممنا عليه، ولم تمكننا المقادير من مقابلة سعد باشا إلا في الحفلة التي أقامها

المرحوم رشدي باشا في ليلة 9 أكتوبر سنة 1918 بكازينو سان استفانو احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك أحمد فؤاد الأول، وذلك قبل الهدنة والصلح، لأن نهاية الحرب كانت قد بدأت في هذا التاريخ، وفي تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح، وأنه يحسن بمصر أن تفكر في إرسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر. فاستحسن الفكرة ووعده بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته إلى القاهرة وأن يخبرنا بالنتيجة".

هذه رواية الأمير للموضوع، فماذا كانت رواية سعد زغلول؟ تتفق رواية سعد زغلول في مذكراته مع رواية الأمير عمر طوسون، حول طرح الأمير للفكرة في حفل 9 أكتوبر سنة 1918 بسان استفانو بالإسكندرية في حوار جانبي بينهما، ويزيد سعد على ذلك أن الأمير عاد مرة أخرى للنقاش معه في الموضوع بعدها بأيام قليلة، في حفل آخر أقامه السير رجنلد ونجت المندوب السامي البريطاني في مصر تكريما للسلطان فؤاد بالإسكندرية يوم 23 أكتوبر، والتقى في اليوم التالي في القطار في طريق عودتهما للقاهرة وتحادثا في الموضوع مرة ثالثة، وحسب رواية لسعد زغلول فإنه رحب بالفكرة عندما عرضها عليه الأمير ولكنه قال له إن الفكرة "قامت في بعض الرؤوس من قبل وقد أن الآن أوانها"، الأمر الذي أكد عمر طوسون أنه لا يتذكر أن سعد زغلول قاله له.

وفي يوم 11 نوفمبر أبلغ سعد زغلول الأمير عمر طوسون بموعده مع المندوب السامي البريطاني يوم 13 نوفمبر بمجرد تحديد الموعد، فقرر الأمير عقد اجتماع بقصره بشبرا يوم 19 نوفمبر 1918 لمناقشة أمر تشكيل الوفد ووجه الدعوات، إلا أن الحكومة قررت منع الاجتماع، وتم إبلاغ الأمير فأرسل للمدعويين خطابات بتأجيل عقد الاجتماع، ويذكر عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن ثورة 1919 أنه تردد أن الإلغاء كان باتفاق بين السلطان ورشدي باشا وسعد زغلول.

سعى الأمير عندما شعر باتجاه سعد زغلول وحسين رشدي إلى استبعاده لتكوين وفد موازي، وجمع بعض المقربين إليه وبعض رجال الحزب الوطني، وبدا أن الحركة الوطنية في طريقها للانقسام، لكن الأمير عمر طوسون تلقى رسالة من السلطان على لسان أمين يحيى باشا يدعو فيه للكف عن التدخل في هذه المسألة.

ويرى الرافعي أن سعد اعتبر دخول الأمير في الوفد يعني رئاسته بالضرورة له، وبالتالي فقد سعى لأن يشكل الوفد بعيداً عنه، وسواء صحت تفسيرات الرافعي أم لا فإن شعبية الوفد وابتعاده عن أن يشكل تحت رئاسة أحد أمراء الأسرة العلوية الحاكمة حتى لو كان هذا الأمير من أصحاب المواقف الوطنية مثل الأمير عمر طوسون قد أعطاه قوة وتأثير أكبر، وكما سجل الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه المهم "تطور الحركة الوطنية في مصر" فإن سعد وصحبه كانوا يريدونها "حركة شعب لا إمارة، وحركة استقلال لا خلافة".

ومع ذلك يؤكد سعد زغلول في مذكراته على فضل الأمير عمر طوسون فيقول بالحرف الواحد: "إن الأمير يستحق تمثالا من الذهب لو نجحت المهمة".

في نفس الوقت كان حسين رشدي باشا يفكر مع نهاية الحرب في الوسيلة التي يتحقق بها وعد الإنجليز بمنح مصر استقلالها مقابل موقفها أثناء الحرب العالمية الأولى، ولما كان هو الذي تعامل مع سلطات الاحتلال منذ اللحظة الأولى لقيام الحرب وإعلان الأحكام العرفية باعتباره قائم مقام خديوي مصر، كما أنه كان أول رئيس وزراء بعد إعلان السلطنة، وكان عليه مسئولية التعامل مع سلطات الحماية البريطانية، ورغم أن قرار الحماية والمراسلات الموجهة لرئيس الوزارة المصري لا تحمل وعداً صريحاً باستقلال مصر بعد الحرب، إلا أن رشدي باشا ورجال حكومته ومنهم عدلي باشا يكن كانوا على قناعة كاملة بأن استقلال مصر مرتبط بانتهاء الحرب وانتصار بريطانيا وحلفائها، ومن هنا فقد كانت الحكومة المصرية وعلى رأسها حسين رشدي تفكر في سبل المطالبة باستقلال البلاد، وتعد العدة لتشكيل وفد رسمي يتوجه إلى لندن لمناقشة حكومة جلالة الملك في أمر مصر بعد الحرب، وكانت رؤية رشدي وعدلي أن وجود وفد غير رسمي أو "شعبي" إلى جانب الوفد الرسمي يدعم المطالبة بالاستقلال، ويعزز جهود الحكومة التي لا تستند إلى أي مشروعية شعبية، وسعد يملك هذه المشروعية باعتباره الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وبخبرته السياسية الطويلة فإنه أفضل من يرأس هذا الوفد، لذلك كان التنسيق كاملاً بين سعد ومجموعته ورئيس مجلس الوزراء حسين باشا رشدي.

يبقى شخص رابع لم يفكر في إرسال وفد بل قام بنفسه بالفعل ومنذ سنوات ما قبل الحرب برئاسة عدة وفود في محافل دولية مختلفة للمطالبة باستقلال مصر، إنه محمد فريد بك الزعيم

المنسي، خليفة مصطفى كامل في رئاسة الحزب الوطني، الرجل الذي اختار المنفى ليواجه من خلاله الاحتلال، فمنذ عام 1910 يشارك الزعيم محمد فريد في مؤتمرات السلام العالمية ويلقي فيها الخطب ويقدم المذكرات شارحا القضية المصرية، كان أول مؤتمر للسلام يشارك فيه مؤتمر استوكهلم في أغسطس سنة 1910، وشكل بعده جمعية السلام العام بوادي النيل، ليشارك بعدها في مؤتمر جنيف في سبتمبر سنة 1912، ومؤتمر لاهاي في أغسطس سنة 1913 على رأس وفد مصري ضم محمد عبد الملك حمزة بك ومحمد علي بك المهندس والأستاذ محمد السادة والأستاذ السيد منصور، كما شارك في مؤتمرات الأجناس المضطهدة بلندن في فبراير 1914، ولوزان في يونيو 1916، كما تقدم كذلك بمذكرة لمؤتمر الاشتراكية الدولية باستوكهلم سنة 1917، وفي أكتوبر من نفس العام وقبل طرح فكرة الوفد المصري بعام أرسل بمذكرة للدول المتحاربة والمحايدة يطلب فيها الإقرار باستقلال مصر التام وحريتها عند انعقاد مؤتمر الصلح، وتوالت مذكراته ورسائله من المنفى إلى كل محفل دولي يمكن أن يخاطبه، بما في ذلك مؤتمر الصلح نفسه الذي أرسل إليه ثلاثة تقارير في ديسمبر 1918 ويناير 1919 طالب فيها باستقلال وادي النيل وقبول مصر في عصبة الأمم وتمثيلها في مؤتمر الصلح وحماية حرية الملاحة في قناة السويس.

لقد كانت هناك رؤيتان داخل الحركة الوطنية رؤية الأمير عمر طوسون والحزب الوطني وترى تدويل القضية وعرضها على مؤتمر الصلح، ورؤية سعد زغلول ومجموعته وحسين رشدي وحكومته وترى الاتجاه إلى بريطانيا والحوار معها.

وقد نجح سعد زغلول في الأيام الأولى للحركة في لم الشمل الوطني من خلال ضم أعضاء جدد للوفد يمثلون الاتجاهات المختلفة في الحركة الوطنية.

(4)

بيت الأمة

بين يوم 13 نوفمبر 1918 يوم المقابلة التاريخية بين سعد وزميليه والسير ونجت ويوم 23 نوفمبر 1918 يوم الإعلان عن تصديق أعضاء الوفد على قانونه كانت مصر كلها تتحرك، لكنها حركة هادئة.

عندما شعر سعد ببوادر الانقسام بين الوطنيين اتجه لضم عناصر جديدة للوفد المصري، من مجموعة الحزب الوطني ومن القريبين إلى الأمير عمر طوسون، فدخل في مفاوضات مع الحزب الوطني لكنها انتهت إلى الفشل بسبب الخلاف على الأسماء، فتصرف سعد من طرف واحد وقام بضم كل من مصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطني فقد كانا من المعتنقين لمبادئه حسب تعبير الرافعي، وضم عناصر أخرى تمثل عناصر مختلفه من الأمة هم: حمد الباسل باشا وإسماعيل صدقي باشا ومحمود بك أبو النصر وسنيوت حنا بك وجورج خياط بك وواصف غالي بك وحسين واصل باشا وعبد الخالق مذكور باشا.

كانت الخطوة التالية التي ينبغي أن يتحرك الوفد في اتجاهها هي اكتساب الشرعية لوجوده من خلال الحصول على توكيل من الأمة بتمثيلها، وكانت صيغة التوكيل تقول: "نحن الموقعين على هذا أننا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون، في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما".

وكان يفترض أن يوقع على التوكيل أعضاء الهيئات النيابية القائمة وقتها مثل: الجمعية التشريعية ومجالس المديرية والمجالس البلدية، وأكبر عدد ممكن من الساسة والكتاب والمفكرين، ثم أعيان البلاد ومن يتيسر من المواطنين من مختلف الطبقات.

كانت الفكرة عبقرية، وتتبدى عبقريتها في طبيعتها القانونية وقدرتها على حشد الناس في ذات الوقت، فالتوكيل إنابة من الأمة فردا فردا للوفد للحديث باسمها في قضية الاستقلال، وحركة جمع التوقيعات على التوكيلات في حد ذاتها دفعت مصر لتتحرك من ثباتها، وكانت فرصة للدعاية للقضية بين الجماهير ولحشدهم خلف زعامة شعبية حقيقية يشعر كل مواطن أنها تمثله فعلا.

لكن تلك الصيغة لم تكن هي ما اقترحه أعضاء الوفد في البداية، كانت الصيغة الأولى تقول:

"نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون، في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة - حيثما وجدوا للسعي سبيلا - في استقلال مصر، تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل، التي تنشر رايها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب".

ومبادئ الحرية والعدل التي نذكرها وثيقة التوكيل في صيغتها الأصلية هي المبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأمريكي ولسون في رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في يناير سنة 1917 عند دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء والتي أكد فيها على حق تقرير المصير لكل الشعوب.

لكن كيف تم تغيير صيغة الوثيقة؟

لتعديل الصيغة قصة طريفة يرويها عبد الرحمن الراجعي بالتفصيل.

لما نشرت الصيغة وتم تداولها لاقت اعتراض الجناح الراديكالي في الحركة الوطنية، والذي كان يمثله الحزب الوطني، وقد تركزت الاعتراضات على ثلاث نقاط: النقطة الأولى إغفال صيغة التوكيل للنص صراحة على الاستقلال التام باعتباره هدفا لسعي حاملي التوكيل عن الأمة، وعدم الإشارة إلى السودان من قريب أو بعيد، حيث كان قطاعا كبيرا من الحركة الوطنية يعتبر مصر والسودان بلدا واحدا، أما الأمر الثالث الذي أثار الاعتراض فكان العبارة التي تذكر بريطانيا العظمى وتشير إليها باعتبارها تنشر راية الحرية والعدل في الوقت الذي كانت تحتل فيه مصر لأكثر من ستة وثلاثين سنة منذ عام 1882.

وتحمس أربعة من أعضاء الحزب الوطني هم: عبد المقصود متولي ومصطفى الشوربجي ومحمد زكي علي ومحمد عبد المجيد العبد وذهبوا إلى بيت سعد لمناقشته في صيغة التوكيل وإبداء اعتراضهم عليها.

وقد استقبلهم سعد ودار بينهم حوار حول التوكيل وصيغته، وسرعان ما احتدم النقاش بين سعد وضيوفه، فقد غلبتهم الحماسة الوطنية واحتدوا في لهجتهم على الشيخ في بيته، واعتبر سعد أنهم قد أهانوه فغضب وقال لهم: "كيف تسمحون لأنفسكم بهذه الحدة وكيف تهينوني في منزلي"، فأجابه محمد زكي على الفور قائلاً: "إننا نعتبر أنفسنا في بيت الأمة لا في بيت سعد الخاص".

فسر سعد من التسمية وراقت له الفكرة، وابتسم لمحدثيه وقال لهم: "لقد تنازلت عن ملاحظاتي".

اجتمع أعضاء الوفد عقب انتهاء المقابلة وبحثوا تعديل صيغة التوكيل وانتهوا إلى الصيغة المعروفة التي تم جمع التوقيعات عليها، والتي تتوافق مع رأي رجال الحزب الوطني رغم عدم ذكر السودان فيها، وقد فسر الوفديون عدم ذكر السودان في الصيغة بأنهم يعتبرون أن مصر تعني مصر والسودان معا.

وهكذا توحدت الأمة حول صيغة واحدة للتوكيل، بفضل سرعة بديهة محمد زكي ورحابة سعد زغلول. ومن يومها أطلق على بيت سعد اسم "بيت الأمة" وصار بيته بيتا للأمة بحق.

(5)

مصر في حركة

كانت الخطوة الأساسية على طريق حشد الشعب المصري وتنظيمه في اتجاه الثورة حركة جمع التوقيعات على توكيل الوفد المصري في السعي من أجل استقلال البلاد، لقد أتى رفض سلطات الاحتلال الاعتراف بسعد وزملائه كوفد يمثل الأمة بعواقب وخيمة على الاحتلال، فكانت الفكرة البسيطة والعبقرية في ذات الوقت هي أن يحصل الوفد على تفويض أو توكيل من الأمة بتمثيلها في التفاوض من أجل استعادة حرية البلاد، وكان جمع التوقيعات من المصريين فردا فردا سبيل الوفد إلى توحيد الشارع المصري خلف السعي نحو الاستقلال، وكان بداية الطريق إلى ترسيخ قيادة الوفد للأمة، وإبراز سعد زغلول كزعيم للحركة الوطنية المصرية.

فبعد أن أقر الوفد صيغة التوكيل النهائي في أعقاب الحوار الذي دار بين سعد وأعضاء من الحزب الوطني في بيت سعد الذي أصبح بيتا للأمة، انطلقت حركة جمع التوقيع على التوكيلات بطول البلاد وعرضها، ومعها انطلقت روح جديدة في الأمة، كانت البداية لحركة التوقيعات على التوكيلات بعد طبع الصيغة الأخيرة، ووزعت التوكيلات أولا على أعضاء الهيئات النيابية، ثم امتد توزيعها بين مختلف الجماعات والتجمعات، وسرعان ما انتشرت حركة جمع التوقيعات على التوكيل من القاهرة إلى المدن والقرى في شمال البلاد وجنوبها، وشاعت الحركة بين مختلف طبقات الأمة. ويجمع المؤرخون الذين درسوا ثورة 1919 وأرخوا لها على أن الموقف الوطني لحكومة حسين باشا رشدي ساعد على انتشار الحركة واتساعها، فقد كانت حركة الوفد المصري تتم بالتنسيق الكامل بين سعد وزملائه من ناحية ورئيس الوزراء حسين رشدي وعدلي يكن أهم أركان وزاراته من ناحية أخرى، وكان هناك دعم واضح من الحكومة لحركة التوكيلات، كان الجميع يوقن أن هناك هدفا مشتركا يتمثل في الوصول إلى استقلال البلاد، وإن التكتاف والتعاون والوحدة سبيلاً وحيداً لتحقيق هذا الهدف.

لقد أصدر رئيس الحكومة ووزير الداخلية حسين باشا رشدي تعليمات صريحة إلى مديري الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد، ولا شك في أن هذا الموقف دعم الحركة وطمأن الناس ودفعهم للتوقيع على التوكيل بسهولة ويسر. وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه حركة جمع التوقيعات في النصف الثاني من شهر نوفمبر سنة 1918، وفي 20 نوفمبر 1918 على وجه التحديد، تقدم سعد زغلول بطلب لقيادة الجيش البريطاني في مصر بالتصريح له بالسفر إلى إنجلترا هو وزملاؤه لعرض القضية المصرية، لقد كانت البلاد خاضعة للأحكام العرفية ولا يصرح لمصري بالسفر للخارج إلا بإذن السلطة العسكرية. في نفس اليوم 20 نوفمبر سنة 1918 كتب أمين بك الرافعي العضو القيادي البارز في الحزب الوطني والشقيق الأكبر للمؤرخ عبد الرحمن الرافعي مذكرة عن المسألة المصرية، عرض فيها قضية البلاد بشكل وافٍ من النواحي السياسية والقانونية، جمع فيها بين خبرة السياسي وحنكة المحامي وبلاغة الكاتب الصحفي، وقد ترجمها إلى الفرنسية وقدمها لمعتدي الدول الأجنبية في مصر، لإبلاغها إلى الرئيس الأمريكي ويلسن وإلى بقية رؤساء الحكومات المشتركة في مؤتمر الصلح، وفي نفس الوقت نشر أصلها بالعربية بين الساسة المصريين وفي صفوف الشباب المهتمين بالقضية الوطنية، وقد نشر عبد الرحمن الرافعي نص المذكرة في كتابه "ثورة 1919" وشغلت المذكرة 20 صفحة من صفحات الكتاب.

كان رجال الحزب الوطني في مصر يعملون من جانبهم على الدعاية بشكل مواز ومستقل للقضية المصرية، حقا لقد انضم منتومون للحزب الوطني ومتعاطفون مع خطه للوفد المصري بعد أن قام سعد بزيادة أعضاء الوفد، لكن هذا لم يسن رجال الحزب عن الحركة المستقلة في الدعاية للقضية المصرية بمنطقهم الجذري، ولم تكن مذكرة الرافعي هي الجهد الوحيد للحزب الوطني في الدعاية للقضية المصرية، كان الزعيم محمد فريد يجوب المحافل الدولية ويسعى من خلالها لطرح القضية داعياً إلى استقلال البلاد استقلالاً تاماً، ولما عقد مؤتمر الصلح في باريس أرسل محمد فريد وزملاؤه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني الذين كانوا في سويسرا تقريراً في 5 ديسمبر 1918 إلى الرئيس ويلسن عقب وصوله إلى باريس وأعقبه بتقريرين آخرين في أواخر ديسمبر 1918 وأوائل يناير 1919، وقد رد سكرتير الرئيس ويلسن على فريد في 21 يناير بخطاب يؤكد فيه تسلم

الرئيس للمذكرة الموقعة من فريد وأعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني في سويسرا، ويعدّه بأن تلقى المسألة المصرية عناية الرئيس الخاصة، وكان لتحركات فريد ورجال الحزب الوطني في الخارج أصدائها في الداخل، مثلما كانت لكتابات رجاله ونشاطهم في الداخل أصدائها أيضا.
لقد كانت مصر كلها تتحرك، فماذا كان رد فعل سلطات الاحتلال؟

(6)

الشعب أسير في بلده...

يبدو أن سلطات الاحتلال البريطاني لم تدرك للوهلة الأولى خطورة الحركة، ولم تكن تتصور الاستجابة الشعبية الهائلة لسعي الوفد المصري من أجل تحقيق استقلال البلاد، لكن التوكيلات وصلت إلى 2 مليون توكيل في شعب كان تعدده 14 مليوناً، وفقاً لما ذكره المؤرخ المصري المعاصر لأحداث الثورة محمد صبري الشهير بالسوربوني، في الجزء الأول من كتابه "الثورة المصرية" الذي ألفه بالفرنسية أثناء الثورة، و صدر في فرنسا في إطار حملة الدعاية للثورة التي نظمتها الجمعية المصرية بباريس. لقد أثبت نجاح حركة التوكيلات إجماع الأمة على الالتفاف حول الوفد المصري ومؤازرة مطالبه بالسفر إلى إنجلترا وفرنسا للدفاع عن القضية المصرية وعرض مطالب الأمة. كانت السلطات البريطانية في مصر تكتفي بالمماطلة في الرد على طلب سعد وأعضاء الوفد المصري بالسفر، وتمنيهم بأن الأمر محل دراسة، نفس الشيء فعلته مع رشدي باشا وعدلي يكن باشا، لكن اتساع حركة التوقيع على التوكيلات وانضمام ضباط الجيش والموظفين العموميين لها، ومباركة الحكومة للحركة دفعت السلطات البريطانية لتغيير موقفها، فقد شعرت سلطات الاحتلال البريطاني بخطورة الحركة فقررت التصدي لها، فأصدر المستر هينز المستشار الإنجليزي لوزارة الداخلية أوامره إلى مديري المديرية باستخدام القوة لمنع حركة التوقيعات وبمصادرة التوكيلات.

وجاء رد سعد زغلول في رسالة وجهها إلى حسين رشدي باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية يوم 23 نوفمبر 1923 أوردها عبد الرحمن الرافي في كتابه عن ثورة 1919، قال فيها:

"حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية أتشرف بأن أرفع لدولتكم ما يلي: لا يخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادئ الحرية والعدل التي جاهدت بريطانيا بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها، ألفت مع جماعة من ثقات الأمة

ونزايها وأصحاب الرأي فيها وفدا لينوب عنها في التعبير عن رأيها في مستقبلها تطبيقا لتلك المبادئ السامية، لذلك شرعنا في جمع هذا الرأي بصيغة توكيل خاص، فوق ما لكثير منا من النيابة العامة، فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل إقبالا عظيما مع السكينة والهدوء، هذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الإعراب عن رأي الأمة في مصيرها، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات، ونظرا إلى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأي العام في مصر على حقيقته، فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها، وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل، ألتمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحریتهم يتمون عملهم المشروع، وإذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة على هذا المنع، فإني أكون سعيدا لو كتبتكم لي بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا، ونساعد الحكومة بما في وسعنا على الكف عن إمضاء تلك التوكيلات.

وفي انتظار الرد تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكري سلفا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامي لشخصكم العظيم.

الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصري
سعد زغلول"

وقد أكد حسين رشدي باشا في رده على سعد موقف حكومته المؤيد لحركة جمع التوقيعات على التوكيل...فاتسعت الحركة وازدادت نشاطا.

وعندما بلغ قيادات الوفد استمرار السلطات في مصادرة التوكيلات الموقعة، أرسل سعد خطابا ثانيا إلى رشدي يوم 24 نوفمبر 1918 يشكو فيه من "أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه إلى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها..."

ووفقا لتفسير الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه "تطور الحركة الوطنية" فإن الهدف من الخطابين كان إثبات واقعة المصادرة أكثر مما كان الهدف منهما وقف إجراءات منع حركة التوكيلات.

وفي اليوم التالي يوم 25 نوفمبر 1918 رد حسين باشا رشدي على سعد زغلول مؤكدا أن المصادرة جاءت بأوامر من المستشار البريطاني استنادا إلى استمرار الأحكام العرفية.

واستمرت حركة التوكيلات فقد شعر رجال الإدارة أن الحكومة توافق عليها وتساندها فتراخوا في التصدي لها. وفي يوم 28 نوفمبر 1918 أرسل سعد إلى السلطات العسكرية البريطانية يستعجل التصريح له بالسفر، فجاءه الرد بعد يوم واحد بأنه "قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته إلى طلبه في الوقت الحاضر، ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر بإعطائه وصحبه الجوازات التي يطلبونها..."

كشف الجواب نوايا السلطة العسكرية البريطانية تجاه قضية سفر الوفد المصري، ومدى استهانة سلطات الاحتلال بالشعب وإرادته، فخاطب سعد المندوب السامي البريطاني في نفس اليوم مطالباً إياه بتذليل الصعوبات أمام سفر الوفد المصري ليتمكن من الوصول إلى لندن قبل موسم الأعياد في الأسبوع الأخير من ديسمبر، عندئذ أسفرت دار الحماية عن موقفها وأبلغت سعد بخطاب رسمي في 1 ديسمبر برفض سفره هو وزملائه، وإن عليهم أن يقدموا تصوراتهم كتابة إلى المندوب السامي البريطاني بمصر، على أن لا تخرج تلك المقترحات عن الخطة التي رسمتها الحكومة البريطانية لمستقبل مصر.

"كان الشعب المصري أسيراً داخل حدوده".

هكذا وصفت مجلة "أوروبا الجديدة" حال الشعب المصري عقب الحرب العالمية الأولى، لقد انتهت الحرب لكن الأحكام العرفية ظلت قائمة في البلاد، لم يكن أحد من المصريين يستطيع السفر إلى خارج البلاد إلا بتصريح من السلطة العسكرية البريطانية، حتى لو كان المسافر الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية سعد زغلول، بل أن رئيس الوزراء المصري حسين باشا رشدي كان هو الآخر يحتاج لمثل هذا التصريح، وعندما تقدم هو وعضو حكومته عدلي يكن باشا بطلب للسفر لإنجلترا للتفاوض، ماطلتهما سلطات الاحتلال مثلما ماطلت سعد وصحبه.

ويقول المؤرخ المصري المعاصر للثورة محمد صبري السوربوني في كتابه: "الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة" واصفاً حال البلاد:

"إذا كانت إنجلترا قد استطاعت حبس شعب من أربعة عشر مليون نسمة، إلا أنها عجزت عن خنق صرخته التي كانت تعلو، لكنها نجحت في الوصول بإحباطه وآلامه إلى أعلى درجة. لقد أصبحت مصر بإرادة إنجليزية كالإناء المكتوم... أمانى مرتعشة، وانفعالات تغلي، وغضب يعتمل.

وكانت أوروبا تجهل كل هذا، ألم يكن وادي النيل بالنسبة لها غير مستعمرة إنجليزية؟
كانت وزارة الخارجية البريطانية تعلم ذلك، ولكنها كانت تأمل معالجة المرض بإنكار وجوده. إنها سياسة تبسيطية ذات نتيجة مدمرة".
وبالفعل كانت مدمرة... مدمرة لخطط بريطانيا في السيطرة على مصر...

عقب رفض الإنجليز التصريح بسفر الوفد المصري إلى الخارج لعرض القضية المصرية، والمماطلة الواضحة في سفر رئيس الوزراء بدعوى إنشغال وزير الخارجية البريطاني بالاستعداد للسفر لمؤتمر الصلح أخذت الأمور في مصر تسير في مسارات أخرى.
بدء سعد زغلول حملة مضادة لمنعه من السفر، فأرسل خطاباً إلى السير ونجت المندوب السامي البريطاني يوم 3 ديسمبر 1918 يسجل فيه احتجاجه وأعضاء الوفد على منعهم من السفر، وأكد في رسالته بشكل واضح على أن الوفد يتحرك في ضوء الوكالة التي منحها له الأمة مرسياً مبدأً جديداً في السياسة المصرية يلتزم فيه المفاوض المصري برأي الشعب الذي أوكل له المفاوضة باسمه، فقال:

"...ليس في وسعي، ولا في وسع أي عضو من أعضاء الوفد، أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها في التوكيلات التي أعطيت لنا".

ويرى الدكتور عبد العظيم رمضان في تحليله لخطاب سعد أن هذا الخطاب يؤكد على رفض الوفد المصري للتفاوض على أساس الحماية، ويعتبر الدكتور رمضان أن هذا الرفض "دليل على فساد الرأي القائل بأن الاستقلال الذي كان يطالب به الوفد هو الاستقلال الذي لا يتعارض مع الحماية".

ولما كانت خطوات الوفد تتم كلها بالتنسيق مع رئيس الوزراء، فقد أرسل سعد رسالة إلى حسين رشدي باشا في اليوم التالي يبلغه فيه بتطورات الأمور ويطلب منه الضغط من أجل سفر الوفد، لكن حسين رشدي نفسه كان ممنوعاً من السفر.

ولم يكتف سعد بمخاطبة رئيس الوزراء المصري الذي لم يكن يملك من أمر نفسه شيئاً مثله مثل سعد، فأرسل في نفس اليوم برقية احتجاج إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني، وقال في برقيته:

"إن الأمة المصرية بأسرها، من أكبر وزير إلى أصغر فلاح محبسون داخل حدود بلادهم، ولا يسمح لأحد منهم بالخروج من هذا الحصار الشديد"...

ثم بدء الوفد اتجاهها جديدا بتدويل القضية وإخراجها من الجدل ثنائي الأطراف، الجدل المصري البريطاني، فأرسل الوفد نداء إلى معتمدي الدول الأجنبية لإعلانهم بتأليف الوفد وأهدافه، وبتعنت السلطات العسكرية البريطانية تجاهه، ويختلف المؤرخون حول تاريخ هذا النداء فيذكر عبد الرحمن الرافعي أنه كان في يوم 6 ديسمبر 1918 بينما يشير أحمد شفيق إلى أن النداء صدر يوم 10 يناير 1919، وقد حدد النداء بوضوح مطالب الوفد المصري التي هي ذات الوقت مطالب الأمة التي وكلت الوفد في الحديث باسمها.

وركز النداء على مطلبين رئيسيين أولهما الاستقلال التام الذي يعد حقا طبيعيا للأمم، وأكد النداء أن مصر لم تهمل أبدا أمر المطالبة بهذا الاستقلال بل سفكت في سبيله دم أبنائها في ميادين القتال، وقد حاول النداء أن يربط هذا الاستقلال عن بريطانيا بسعي المصريين لتحقيق استقلالهم عن تركيا منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مرسخا بذلك للمنهج المصري في الحركة الوطنية الذي يخالف منهج الحزب الوطني الذي قام في البداية على مباحكة قانونية تعتمد على السيادة الرسمية للدولة العثمانية على مصر. أما المطلب الثاني فكان الحكومة الدستورية.

وفي نفس الوقت أكد النداء على تعهد مصر المستقلة الدستورية باحترام امتيازات الأجانب، والتزامها بنظام للمراقبة المالية يتم الاتفاق عليه ويتولى الأشراف على تطبيقه صندوق الدين العام، كما أكد النداء على استعداد مصر لقبول الاحتياطات التي تراها الدول للحفاظ على حياد قناة السويس.

وانتهى النداء إلى أن مصر "تعتبر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانة جمعية الأمم، تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل في تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث".

وفي نفس الوقت أرسل سعد زغلول برقية إلى الرئيس الأمريكي ويلسن يطلب إليه تحقيق مسعى الوفد في السفر لحضور مؤتمر الصلح في باريس، ليعلن بذلك عن توجه جديد للحركة الوطنية المصرية.

(7)

طريق الثورة

تطورت الأمور بسرعة خلال شهر يناير 1919 لتشق طريق الثورة، كان يوم 18 يناير الموعد المحدد لافتتاح مؤتمر الصلح في باريس يقترب، ولا توجد بشائر لحل أزمة سفر الوفد المصري إلى الخارج، سواء إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية، أو إلى باريس لعرض القضية المصرية أمام المؤتمر الذي كان يفترض أن يرسم خريطة العالم ما بعد الحرب، بات واضحاً أن رسائل الوفد لم تجد نفعاً، لا رسائله إلى المعتمد البريطاني في القاهرة، ولا تلك التي أرسلها سعد إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني، كذلك لم يحرك سفراء الدول الأجنبية في القاهرة الذين خاطبهم الوفد ساكناً، إذ لا أمل في مساندة خارجية للقضية المصرية دون حركة الشعب، هذا ما أدركه سعد ورجال الوفد.

بدأ الوفد أسلوباً جديداً في التحرك، الاتجاه إلى الداخل من أجل الضغط على الخارج، كان حشد الجماهير قد بدأ بالفعل منذ اليوم الأول لتشكيل الوفد من خلال حركة جمع التوكيلات التي قدمت نموذجاً في النضال الوطني السلمي القانوني والسياسي، فعلى الصعيد القانوني أعطى التوكيل مشروعية للوفد في تمثيل الأمة، وعلى الصعيد السياسي وفرت حركة جامعي التوقيعات فرصة أمام أنصار الوفد للاتصال بالجماهير وشرح القضية، ومن ناحية أخرى كان التوكيل بمثابة عقد التزام بين الوفد وجماهير الشعب ظل يشكل قياداً على كل محاولة للتفريط في حقوق الأمة في المفاوضات السياسية مع بريطانيا، كانت حركة جمع التوكيلات قد مهدت الأرض أمام دعوة الوفد، لكن عدم الترخيص للوفد بالسفر كان يحتم على قادته التحرك بشكل أوسع بين الشعب.

ولما كانت الأحكام العرفية مطبقة، ويحول تطبيقها بين الوفد وتنظيم اجتماعات جماهيرية، فقد اتبع قادة الوفد خطة بديلة تقوم على تنظيم لقاءات واسعة في منازلهم، وكانت البداية بدعوة من حمد باشا الباسل لاجتماع في منزله القريب من بيت الأمة يوم 13 يناير 1919، وحضر الاجتماع عدد كبير من الساسة والكتاب

وأعضاء الهيئات النيابية والأعيان، وألقى سعد زغلول أول خطاب "جماهيري" له بعد تشكيل الوفد المصري، وقد صادف الاجتماع مرور شهرين على الزيارة التاريخية التي قام به سعد ورفيقه لدار المعتمد البريطاني يوم 13 نوفمبر 1918، والتي كانت نقطة البداية لأكبر ثورة شعبية في تاريخ مصر الحديث.

وفي خطابه أكد سعد علي أن المطالبة بالاستقلال ليست جديدة على المصريين، فقد بدأت عقب الاحتلال مباشرة، وروى قصة تشكيل الوفد ومنعه من السفر، وتحدث عن مؤتمر الصلح ومبادئ الرئيس الأمريكي ولسن، ثم شرح مطالب الوفد في الاستقلال التام، وأكد أن هذا الاستقلال يشمل السودان كما يشمل مصر باعتبارهما من وجهة نظر الوفد كيان واحد، وتحدث بإسهاب عن الأجنب في مصر في محاولة جديدة لطمأنتهم، وأشار إلى حاجة مصر لوجود الأجنب وإلى أهمية استمرار الامتيازات كمرحلة انتقالية، وأكد أن الامتيازات لا تتنافى مع الاستقلال، وختم خطابه باقتراح إرسال برقية إلى الرئيس الأمريكي باسم المجتمعين يحيونه فيها ويعلنون تأييدهم لمبادئه، ولم يكتف سعد بإلقاء خطابه في حشد واسع، بل قام الوفد بطبع الخطاب وتوزيعه على أوسع نطاق في القاهرة والأقاليم.

الطريف في الأمر أن الصحف الخاضعة للرقابة لم تشر إلى خطاب سعد، ويقول المؤرخ عبد الرحمن الرافي في كتابه عن ثورة 1919 أن ما أوردته صحيفة الأهرام في عدد 14 يناير كان "نبذة عابرة لا يفهم منها شيئ"، قالت الأهرام في خبرها الذي أنقله بنصه من كتاب الرافي:

"دعا أمس حمد الباسل باشا العضو في الجمعية التشريعية جماعة كبيرة من أعيان العاصمة والأقاليم إلى تناول الشاي في منزله بشارع الداخلية، فلبى دعوته نحو 159 ذاتا ووجيها وأديبا، وضرب في حديقة داره الواسعة سرادقا جميلا نسقت فيه الكراسي والمقاعد والأخونة على أجمل طراز، ثم قدمت الحلوى وأطاب المآكل للحاضرين مع الشاي والقهوة، فقصوا جميعا من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة بأطيب الأحاديث، ثم انصرفوا رويدا رويدا وجماعات جماعات، وهم يتحدثون بفخامة هذا الاجتماع وبفضل الداعي وكرمه، وكان سعادته وشقيقه وآله يقابلون المدعوين بما فطروا عليه من اللطف والكرم العربي، ويمتعون أسماعهم مع أصدقائهم وصحبهم بما يشنفها، وتمنى الكل لو كثر مثل هذا الاجتماع الكبير".

استمرت الأمور في تصاعدها، وقدم رشدي باشا رئيس الوزراء استقالته تضامنا مع الوفد واحتجاجا على منع الوفد الرسمي والوفد الشعبي من السفر، لكن السلطان فؤاد رفضها، وقامت بريطانيا باستدعاء مندوبها السامي السير ونجت إلى لندن للتشاور معه في أحوال البلاد، فغادر مصر عن طريق بور سعيد يوم 21 يناير.

فكر سعد في تكرار تجربة اجتماع دار حمد الباسل باشا، فدعا إلى اجتماع في بيت الأمة يوم 31 يناير 1919، لكن السلطات البريطانية قررت منع الاجتماع، وبالفعل أرسل الميجور جنرال واطسن قائد القوات البريطانية خطابا إلى سعد باشا قبل الاجتماع بأربعة أيام يطلب منه إلغاء الدعوة، وقد نشر الرافعي نص الخطاب الذي يقول فيه واطسن:

"علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعا في منزلكم بمصر في 31 الجاري يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص، وإني أرى إن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه إقلاق للأمن، فبناء على هذا الإعلان الصادر تحت الأحكام العرفية المعلنة بتاريخ 2 نوفمبر سنة 1914، أرجو أن تتكرموا بالعدول عن إقامة هذا الاجتماع".

وأرسل سعد اعتذارا إلى المدعويين يبلغهم فيه أن الاجتماع ألغي بأمر السلطة العسكرية، وفي نفس الوقت أرسل الوفد برقيتي احتجاج إلى رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي، وأعقبهما ببرقية إلى جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا الذي كان رئيسا لمؤتمر الصلح للمطالبة بضرورة عرض القضية المصرية على المؤتمر.

وهكذا سدت السلطات العسكرية البريطانية منفذ الاجتماعات الحاشدة في المنازل فماذا فعل الوفد؟

قرر الوفد وزعيمه سعد أن لا يفوت فرصة لمهاجمة الاحتلال والدعاية لقضية الاستقلال إلا ويستغلها أفضل استغلال، خصوصا بعد أن صادرت السلطات العسكرية البريطانية حق الوفد ورجاله في الاجتماع بمنازلهم.

وجاءت الفرصة على طبق من ذهب بمناسبة مناقشة مشروع قانون العقوبات الجديد الذي كانت سلطات الحماية البريطانية في مصر تعد لإصداره ضمن سلسلة من التعديلات التشريعية التي ترسخ سلطة الاحتلال في مصر وتجعل من نظامها القانوني نظاما تابعا، بما في ذلك إصدار قانون أساسي (دستور) جديد. وهي التعديلات المعروفة بقوانين برونيت نسبة إلى السير وليم برونيت مستشار دار الحماية البريطانية في مصر، وكان

المستشارون الإنجليز يروجون لهذه التعديلات التشريعية ويقومون بالدعاية لها في الأوساط القانونية والتشريعية المصرية. وفي هذا السياق دعت الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والتشريع والأحصاء لاجتماع في مقرها يوم 7 فبراير سنة 1919 لسماع المحاضرة مستر بريسفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية، وكان بريسفال قد ألقى محاضرة في نفس الموضوع يوم 17 يناير، وتلك كانت محاضرتة الثانية في نفس الموضوع.

ذهب سعد وعدد كبير من أعضاء الوفد المصري لحضور الاجتماع ضمن حشد ضخم من رجال السياسة والقانون من بينهم عبد الخالق باشا ثروت وزير الحقانية، وبعد أن انتهى بريسفال من محاضرتة التي ألقها بالفرنسية، إعتلى سعد منصة الخطابة وأعلن أن لديه ملاحظات على المحاضرة وعلى مشروع القانون، وتحدث بالعربية موضحاً أن بريسفال يعرف العربية، لكن الحقيقة أن سعد لم يكن يقصد برسفال بحدیثه، إنما كان هدفه جمهور الحضور وعبرهم كل أبناء الشعب المصري، كما أن نقد مشروع القانون الجديد لم يكن هدف سعد الأساسي من الحضور والتعليق بل طرح قضية الاستقلال من خلال مناقشة هذا القانون، إنه أسلوب في النضال السياسي يتبعه المناضلون عندما تضيق عليهم السلطات سبل التعبير عن آرائهم، ابتدعه سعد وسار على خطاه أجيال وأجيال.

استهل سعد كلمته قائلاً:

"أيها السادة، إنني أشكر المحاضر على ما قاله من أنه يريد أن يكون لمصر في المستقبل شرع خاص، ولكني أقول لحضرتة إن هذا الشرع موجود فعلاً منذ أمد بعيد، إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررّة، إنما بلد كبلدنا تكون له حياة عريقة في القوانين والشرائع فإن من الخطر أن يعتمد إلى تغيير كلي في شرعه بدون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدي إليه التجربة والاختبار، إن قانون العقوبات المصري المأخوذ عن القانون الفرنسي جرى عليه العمل منذ زمن طويل، فهو جزء من محصولنا القانوني تشربته أفئدة قضاتنا ومحاميننا، وسرى في أخلاق الأمة سير الدم في الجسد..."

وانطلق سعد بذكاء شديد من المناقشة القانونية إلى المناقشة السياسية، فانتقد استخدام الجمعية العلمية وسيلة للترويج لقبول الأمة بهذا التشريع وتمريره دون عرضه على الجمعية التشريعية، ثم انتقل إلى مهاجمة القانون لأنه يستند في مواده على حالة الحماية، وقال عن الحماية إنها: "حالة

سياسية لا وجود لها الآن بمصر" ... واستطرد قائلا: "إن بلادنا لها استقلال ذاتي ضمنته معاهدة 1840، واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى، وعبثا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسي أثناء الحرب، إنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين، تطلب أحدهما أن تكون تحت رعاية الأخرى، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية، فهي نتيجة عقد ذي طرفين موجب وقابل، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا". وأكد على أن الحماية التي أعلنتها بريطانيا من جانب واحد سنة 1914 باطلة لا وجود لها قانونا، وإنها كانت ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها...

وقد قضت كلمة سعد على مشروع برونيت تماما. واستقبلت الكلمة استقبالا حماسيا من الحاضرين، وسرعان ما ذاع خبرها وانتشر نصها بين المصريين، وأصبحت حديث الأمة، رغم تجاهل الصحف لها بسبب الرقابة والأحكام العرفية، لدرجة أن جريدة وادي النيل التي كانت تصدر في الإسكندرية أشارت إلى الموضوع في خبر مقتضب بعنوان: "في جمعية الاقتصاد والتشريع" جاء فيه:

"ألقى المستر بريسفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية بعد ظهر الجمعة الماضية بقية محاضراته الخاصة بالتشريع المصري الجديد في جمعية الاقتصاد والتشريع، وبعد أن انتهى من إلقائه وقف أحد السامعين وبسط بعض ملاحظات ثم انفض الاجتماع".

(8)

وعادت الروح

"إن هذا الشعب الذي تحسبه جاهلا ليعلم أشياء كثيرة. ولكنه يعلمها بقلبه لا بعقله. إن الحكمة العليا في دمه ولا يعلم. والقوة في نفسه ولا يعلم. هذا شعب قديم. جئ بفلاح من هؤلاء وأخرج قلبه تجد فيه رواسب عشرة آلاف سنة من تجاريب ومعرفة رسب بعضها فوق بعض وهو لا يدري.

نعم هو يجهل ذلك. ولكن هناك لحظات حرجة تخرج فيها هذه المعرفة وهذه التجاريب فتسعه وهو لا يعلم من أين جاءت. هذا ما يفسر لنا تلك اللحظات من التاريخ التي نرى فيها مصر تطفر طفرة مذهشة في قليل من الوقت.. وتأتي بأعمال عجاب في طرفة عين."

تحمل كلمات توفيق الحكيم في روايته "عودة الروح" رؤيته لحال الشعب المصري، التي عبر عنها على لسان أحد شخصوس روايته مسيو فوكيه عالم الآثار الفرنسي، في حوار مع مفتش الري الإنجليزي مستر بلاك، وكلمات الحكيم تعبر بصدق عن حال الشعب المصري قبيل الثورة، فلم يكن الإنجليزي يتصورون عندما منعوا سفر الوفد المصري لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح، ولا عندما رفضوا سفر رئيس الحكومة رشدي باشا إلى لندن للتفاوض، لم يكونوا يتصورون أن الشعب يمكن أن يثور، كان مغرورين بقوتهم العسكرية وبأحكامهم العرفية التي توهموا أنها ستمنع الشعب من الحركة إذا أراد، لقد خدعهم موقف الشعب المصري أثناء الحرب العالمية الأولى، كان الإنجليزي يخشون عندما أعلنوا حمايتهم على مصر وعزلوا عباس أن يثور المصريون، لكنهم لم يفعلوا، كان الإنجليزي يخشون عندما دارت المعارك مع الأتراك على جبهة سيناء أن تنفجر مصر من الداخل وتهب لتساند تركيا، لكنها لم تفعل، اعتقد الإنجليزي أن المصريين أضعف من أن يثوروا، وظنوا أن روح المقاومة قد ماتت فيهم، لم يدرك الإنجليزي أن استبدال حسين كامل بعباس حلمي لا يشغل بال المصريين ولا يهتموا له، ولم يفطنوا إلى أن الدولة العثمانية لا تعني للمصريين شيئا، وإنما لا تستحق أن يثوروا لأجلها، إن هذه الأمور لم تكن تشغل

بال مصريين باستثناء قلة محدودة من النخبة السياسية والفكرية المصرية المعزولة عن الشعب المصري وهمومه الفعلية. أما ما حدث في مصر منذ يوم 13 نوفمبر سنة 1918 فكان أمر مختلف، لم يشعر الإنجليز ورجالهم في مصر وأعاونهم من المصريين بهذه الروح الجديدة، فتمادوا في غيهم، وزادوا في تعنتهم، وفي المقابل كانت روح المقاومة تسري بسرعة في النسيج المصري، وقيادة الوفد بزعامة سعد زغلول تزداد إصرارا على المواجهة وتصعد من مواقفها طوال شهر فبراير سنة 1919، وحسين رشدي باشا رئيس الوزراء يقدم خطاب استقالة جديد للسلطان فؤاد في 10 فبراير سنة 1919 يكشف عن ما كان عليه ساسة ذلك الزمن من قوة موقف واعتداد بالنفس وحفاظ على حقوق الوطن والأمة، قال رشدي باشا موجهًا خطابه للسلطان: "على أثر كتابي المرفوع إلى سدتكم العلية بتاريخ 30 ديسمبر سنة 1918 الذي ألححت فيه ذلك الإلحاح على عظيمتم بقبول استعفائي قد كنت رضية من باب التوفيق بالاتفاق الآتي بيانه: وهو أن صاحب المقام الجليل المندوب السامي ينتهز فرصة سفره إلى لندرة فيشرح شفهيًا للحكومة البريطانية أنني بعد وصول الحالة إلى الحد الذي بلغته أصبحت لا أكتفي بما عرض عليّ وقتئذ من سفري أنا وزميلي عدلي باشا إلى لندرة في النصف الأول من فبراير وإنني اشترط لسحب استعفائي شرطًا أساسيًا هو إباحة السفر إلى أوروبا لمن يطلب من المصريين، وكان من ضمن ذلك ورود جواب الحكومة البريطانية بالتلغراف في بحر مدة مناسبة من وصول المندوب السامي إلى إنجلترا... على أنه قد مضى عشرة أيام على الأقل بعد الوقت الذي لا بد أن يكون المندوب السامي وصل فيه إلى لندرة، ومع ذلك فلم يصلني جواب ما، ويستحيل عليّ أن أقبل أي تأخير جديد، وإنني أعتبر في حل من القيام ولو مؤقتًا بأي عمل، حتى ولو كان مستعجلًا... فأعود إلى التمسك بكتابي المشار... وألتمس من عظيمتم بكل إلحاح إنهاء حالة شاذة قد زاد طول العهد عليها".

عقب الاستقالة قبلت الحكومة البريطانية دعوة رشدي وعدلي وحدهما إلى لندن، إلا أنهما رفضا السفر قبل السماح لأي مصري يرغب في السفر بممارسة حقه الطبيعي، فأضطر السلطان فؤاد إلى قبول استقالة الحكومة في أول مارس سنة 1919، وفي اليوم التالي وجه الوفد المصري خطابًا شديد اللهجة إلى السلطان فؤاد ينتهي بالعبارة التالية:

"...دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التي هي الآن أشد ما تكون رجاء في استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدي حزب الاستعمار، والتي تطلب إليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها، ويقف في صفها، فتنال بذلك غرضها، وإنه على ذلك قدير".

وفي 4 مارس أرسل الوفد خطاب احتجاج إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر يفضحون فيه السياسة البريطانية في البلاد، وبعدها بيومين استدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية في مصر بالنيابة رئيس الوفد وأعضاءه إلى فندق سافوي بميدان سليمان باشا، حيث مقر القيادة وتلى عليهم إنذارا بريطانيا رسميا بتطبيق الأحكام العرفية عليهم في حال استمرارهم في معارضة السياسة البريطانية.

كان رد الوفد واضحا في اليوم نفسه بإرسال برقية احتجاج إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، قبل أن تمضي 48 ساعة، وفي يوم 8 مارس سنة 1919، كانت السلطات البريطانية قد ألقت القبض على سعد زغلول ومحمد محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا وأودعتهم ثكنات قصر النيل، وفي اليوم التالي تم ترحيلهم إلى بور سعيد ومنها إلى مالطة منفين بعيدا عن الوطن، شاع الخبر بسرعة في العاصمة ومنها إلى الأقاليم، ما هي إلا ساعات قليلة وبدأت الثورة صباح الأحد 9 مارس سنة 1919، وكانت البداية من طلبة مدرسة الحقوق، واشتعلت نار الثورة في مصر من أقصاها إلى أقصاها. وصدقت كلمة الحكيم:

"احترس... احترسوا من هذا الشعب فهو يخفي قوة نفسية هائلة".

(9)

سعد في المنفى

بعد رحيل سعد زغلول زعيم ثورة 1919 وقائدها في 23 أغسطس 1927 صدرت عدة كتب عنه، منها كتاب صغير للكاتب الصحفي كريم ثابت بعنوان "سعد في حياته الخاصة" صدر في 25 أكتوبر سنة 1929، جمع فيه مؤلفه معلومات مختلفة عن حياة سعد الخاصة منذ طفولته إلى يوم وفاته، سمع بعضها من سعد نفسه وبعضها الآخر جمعه من المقربين منه في حياته أو بعد وفاته، وكان كريم ثابت قد نشر بعضا منها في مقالات بمجلات "العالم" و"كل شيئ والعالم" و"المصور"، ثم جمعها في هذا الكتاب الذي أهده إلى أم المصريين شريكة سعد في جهاده.

من ضمن فصول هذا الكتاب فصل بعنوان "سعد ومعيشته في مالطة" يحكي فيه كريم ثابت تفاصيل عن حياة سعد في المنفى نقلا عن حمد الباسل باشا أحد قادة الوفد البارزين الذين تم نفيهم مع سعد في مارس 1919، والذي يروي تفاصيل قصة النفي منذ القبض عليهم، ويكشف عن مشاعرهم وأفكارهم في هذه الرحلة العصيبة، وكيف علموا بخبر الثورة، يقول حمد باشا:

"قبيل غروب شمس يوم من الأيام اعتقلت السلطة العسكرية سعد باشا وصحبه الثلاثة، ونقلنا جندها إلى ثكنات قصر النيل، وهناك أبلغونا أننا سنسافر في صباح الغد، وإنه يحسن بنا أن نأخذ معنا من الثياب والملابس ما يكفينا لشهر على الأقل، فسألنا إلى أين سنسافر؟ فأجابونا بأننا سننقل إلى بقعة غير معلومة، فألحنا في معرفة هل تقع هذه البقعة في الأراضي المصرية أو فيما يجاورها من الديار الفلسطينية؟ أم أننا سنجتاز البحار وننفي إلى غير بلاد الشرق من الأمصار؟ فكان الجواب أن الجهة التي سنرحل إليها يجب أن يبقى اسمها مجهولا عنا، فأذعنا للقوة واستسلمنا لمشئته خالقنا، ورضى رجال السلطة بأن نجلب من منازلنا ما نحتاج إليه من الحاجيات في رحلتنا كما أنهم سمحوا لكل منا بأن يستصحب معه خادمه.

وفي صباح اليوم التالي وضعت أمتعتنا في سيارة من سيارات الجيش الكبيرة، ودعينا نحن إلى ركوب سيارات صغيرة نقلتنا من

ثكنات قصر النيل إلى محطة العاصمة، ووقفت بنا على رصيف القطار الذي أقلنا في الساعة الحادية عشرة إلى بورسعيد، وكان يحرسنا في ديواننا اثنان من الضباط وأربعة من الجنود الشاكي السلاح...

ولما دنا القطار من الإسماعيلية أخذنا نتسأل هل سننزل فيها توطئة لنقلنا إلى السويس ومنها إلى سيلان أو إلى غيرها من بلاد الله الواسعة أم سنستأنف سفرنا إلى ما بعدها من المحطات، فلما بلغنا الإسماعيلية ولم يبد حراسنا حركة أو إشارة، أدركنا أننا قاصدون إما إلى القنطرة فنذهب منها إلى فلسطين أو إلى بورسعيد لتركب منها متن البحر الأبيض المتوسط، ولكننا لم ننزل في القنطرة فقلنا إلى بورسعيد إذن، ولما وصلنا إليها قادونا إلى باخرة كانت راسية في مينائها واسمها كالدونيا، ولم يكن فيها سوى جند وضباط من رجال الجيش البريطاني، وكانوا مسافرين إلى أوروبا.

وركبنا الباخرة ونحن نجهل الجهة التي نقصد إليها، ولكن لم تكذب الباخرة تقلع بنا وتمر أمام تمثال دي لسبس حتى جاءنا الضابط المكلف بحراستنا وأخبرنا أننا ذاهبون إلى مالطة التي اختارها ولاية الأمور منفي لنا اعتراضنا عندئذ على استصحاب خدمنا معنا، وقلنا إنه إذا كنا نحن قد اتينا عملا تظن السلطة العسكرية، أننا نستحق النفي عقابا عليه، فما ذنب هؤلاء الخدم المظلومين الذين لم يكن لهم في الموضوع ضلع، فلما سمع خدمنا هذا الكلام احتجوا عليه وأقسموا أن يرافقونا في جميع غدواتنا وروحاتنا، ويشاركونا في سرائنا وضرائنا.

وفي اللحظة التي خرجت فيها الباخرة من المياة المصرية قيل لنا أن البحر لا يزال مملوءا بالألغام التي بثها الألمان في كل مرحلة من مراحلها لاقتناص بواخر الحلفاء كما قيل لنا أنه يجب علينا أن نكون دائما على استعداد لكي ننجو بأنفسنا في حالة حدوث انفجار، ولكي لا نؤخذ على غرة أخذوا يدرّبونا مع الجنود الذين كانوا مسافرين معنا على سبيل النجاة والخلص، فكانوا يعطون كل واحد منا طوقا من الفلين ويرشدونه إلى مكانه في قارب النجاة المعين لنزوله فيه في حالة حدوث انفجار في الباخرة، ثم يمثلون رواية الغرق بجميع أدوارها ليتأكدوا من أننا استوعبنا الدروس التي ألقوها علينا في هذا الشأن.

ولما صرنا على مقربة من مالطة توقفت الباخرة عن السير، ثم لم نلبث أن أبصرنا زورقا بخاريا يدنو منها قادما من الجزيرة فأدركنا في الحال أنه الزورق المعد لنقلنا إلى البر، ولما صار محاذيا

للباخرة سعد منه إليها ضابط فظ الطباع شرس الأخلاق فحيانا بعجرفة وخاطبنا بغطرسة قائلا: إنه لا يسمح لكل منا إلا بحمل حقيبة صغيرة، أما الحقائب الكبيرة فيجب أن نتركها ورائنا في الباخرة لأن لا محل لها في الزورق، واتفق أن ربان الباخرة كان واقفا بجانبنا ساعتئذ فلما سمع اللهجة التي يخاطبنا بها هذا الضابط دنا منه وقال له أنه يحمل توصية بوجوب معاملتنا باحترام، فلم يسعه عندئذ سوى الإذعان ورضى بأن نأخذ معنا ما نريده من حقائبنا وأمتعتنا.

ولما وطأت أقدامنا البر ألفينا مركبة صغيرة ذات عجلتين في انتظارنا فأركبنا فيها سعد باشا وأحد الأصحاب، وسرت أنا والصاحب الرابع بجانبها على الأقدام.

وبعد ما سرنا مسافة طويلة وصلنا إلى قشلاق فردالا الذي اختاره ولاة الأمور البريطانيون ليعتقلونا فيه، فخصصوا لكل واحد منا غرفة للنوم وغرفة للجلوس وحماما، وكانت غرفنا كلها واقعة في صف واحد بعيدا عن أماكن الجنود، فاسترحنا واغتسلنا وأبدلنا ملابسنا، ثم سألنا عن التدابير التي أتخذت لإعداد طعامنا فأجابونا: إنهم سيصرفون لنا كل يوم كذا دراهم من الخضار وكذا دراهم من الزبدة، فاعترضنا على هذه المعاملة، فقالوا إنهم سيختارون لنا طاهيا ألمانيا بارعا ليطبخ لنا ما نشاء من الأطعمة وأصناف المأكولات بما يصرفونه لنا كل يوم من المواد الغذائية، وذادوا على ذلك إنه إذا كنا نبغي أن نحصل على مأكولات أخرى ففي طاقتنا أن نحصل عليها من كائنين الضباط على أن ندفع نحن ثمنها من مالنا الخاص، فسررنا بذلك وجمعنا ما كان معنا من مال يسير وأخذنا ننفق منه على شراء ما كان يطيب لنا من المأكولات والأطعمة، وطلبنا من القائمين على حراستنا أن يسمحوا لنا بمكاتبة أهلنا لبيعثوا إلينا بما نفتقر إليه من مال فقالوا لنا إنهم سيؤدون عنا هذه المهمة، وفعلا أخبرونا بعد يومين أن كلا منا تلقى خمس مئة جنيه من مصر، وإن هذا المبلغ أودع باسمه في صندوق مكتب القشلاق، فكنا إذا اشترينا شيئا من الكائنين أمضينا على الفاتورة فيأخذها مديره ويقبض قيمتها من مكتب القشلاق الذي كان يخضم ما يدفعه عنا من المال المودع عنده باسمه.

وبعد ما استقر بنا المقام في مالطة قال لنا سعد باشا في يوم من الأيام أنه فرغ من إعداد برنامج معيشتنا في منفانا فخصص بعض ساعات النهار للدرس والمذاكرة وخصص ساعات أخرى للمطالعة والمحادثة وخصص ما بقى من الساعات للتريض

والتفكه، وإذ كان رجال القشلاق يطفئون أنواره الساعة التاسعة مساء طلبنا أن يدعوا أنوار غرفنا مضاءة حتى الساعة الحادية عشرة فأجابونا إلى طلبنا.

والتقيت في مالطة برجل ألماني، من المعتقلين الألمان، عرفته في الفيوم وكان يعطيني دروسا في اللغة الإنجليزية، فسرت بلقائه، ولما عرف سعد باشا تاريخ علاقتي به كلفني أن أطلب منه أن يعطيه دروسا في اللغة الإنجليزية، فرضي الرجل عن طيب خاطر، وأخذ الرئيس يتلقن تلك اللغة على يده.

وكنا حتى ذلك الحين نجهل تماما ما حدث في مصر من الحوادث عقب إبعادنا عنها، إذ أن القائمين على حراستنا كانوا يحولون دون تسرب الجرائد إلينا، ولكن أحد الضباط المكلفين بمراقبتنا قال لنا مرة: إنكم غادرتم مصر بعدما صيرتموها شعلة من نار، فأدركنا أن في مصر حالة غير عادية، لكننا لم نشأ أن نكثر من السؤال والاستقصاء كي لا تحوم الظنون حولنا.

وبعد يومين دخل علينا طاهينا الألماني وأخرج من حذائه نسخة من جريدة التيمس، ودفع بها إلينا فقرأنا فيها أن الشعب المصري هاج وماج على أثر القبض علينا وإبعادنا، وإن مصادمات شتى وقعت بين الطلبة والجنود البريطانية، وإن الطيارات الإنجليزية ألقت قنابلها على عربان الفيوم وقتلت أربع مئة منهم، وإن الجماهير تبدي مقاومة في كل مكان، وإن وإن....إلى غير ذلك من أخبار الحركة التي كنا نجهل أمرها كل الجهل، فترحمنا عندئذ على الموتى، وأدركنا أن الشعب المصري جاد في نهضته ماض في نضاله، فأقسمنا ساعتئذ على أن نغنى في خدمته وفي سبيل الدفاع عن قضيته، وأن ننبد الحياة المادية ولا نهتم إلا بالشؤون المعنوية، وبتنا على أحر من جمر نرقب ما تخبئة لنا الأيام من مفاجآت...."

(10)

كرة الثلج

كان الإنجليز يتصورن أن نفي سعد سيمر مثلما مرت تدخلاتهم السابقة، لقد عزل إسماعيل ونفي، ونفي أحمد عرابي ورفاقه بعد محاكمة سياسية، واختار محمد فريد الابتعاد عن الوطن تحاشيا للاعتقال والسجن، وعزل الخديوي عباس حلمي الثاني ومنع من العودة إلى مصر، وفي كل هذه الحالات لم تشهد مصر احتجاجا أو اعتراضا له قيمة أو تأثير، لكن الحال هذه المرة كان مختلفا، فإسماعيل وعباس حاكمين لا يهتم الشعب كثيرا بأمر عزلهما أو نفيهما، وعرابي نفي بعد معركة خرج منها الشعب المصري مهزوما ومنكسرا فاقتدا لطاقة المقاومة لسنوات، أما محمد فريد فرغم حركة البعث الوطني التي بدأت مع بدايات القرن العشرين بقيادة مصطفى كامل، إلا أن تلك الحركة كانت محصورة إلى حد كبير في إطار النخبة السياسية وطلاب المدارس العليا.

لكن الأمر كان مختلفا تلك المرة، ففضلا عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، كان الوفد المصري قد نجح في حشد الشعب كله حول قضية الاستقلال من خلال حملة جمع التوقيعات على التوكيلات، لذلك عندما صحت مصر يوم 9 مارس على خبر نفي سعد زغلول ورفاقه إلى مالطة هبت ثائرة، ويروي عبد الرحمن الرافعي الذي كان معاصرا للأحداث القصة في كتابه عن "ثورة 1919"، فيقول:

"بدأت الثورة بمظاهرات سلمية ألفها الطلبة يوم الأحد 9 مارس، إذ أضربوا عن تلقي الدروس، وخرجوا من مدارسهم، وساروا بادئ الأمر في نظام وسكينة، تتقدمهم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصري وسعد، وسقوط الحماية الإنجليزية.

كان طلبة مدرسة الحقوق أول المضربين، فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبيحة هذا اليوم، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة، يعلنون إضرابهم، فنصحهم المستر والتون ناظر المدرسة بالعدول عن الإضراب، وكان يخاطبهم بلطف فلم يستمعوا

لنصيحته، فاستدعى المستر موريس شلدون إيموس، نائب المستشار القضائي البريطاني لوزارة الحقانية، فجاء على عجل، وكرر عليهم النصح بالعودة إلى دروسهم، ودعاهم إلى ترك السياسة لأبائهم، فأجابوه إن آباءنا قد سجنوا، ولا ندرس القانون في بلد يداس فيه القانون."

خرج طلاب مدرسة الحقوق إلى الشارع متظاهرين وانضم إليهم طلاب المهندسخانة والزراعة، ثم عبروا النيل وتوجهوا إلى مدرسة الطب بقصر العيني، فانضموا لهم، وذهب الجميع إلى مدرسة التجارة العليا بالمبتديان (التي يشغل مكانها الآن معهد التعاون) واتجهت المظاهرة الضخمة إلى ميدان السيدة زينب، فانضم إليها أثناء سيرهم طلاب دار الغلوم والتجارة المتوسطة ومدرسة القضاء الشرعي، كما انخرط في المظاهرات بعض طلاب المدارس الثانوية.

واشتبك المتظاهرون مع قوات البوليس التي كان يقودها الحكمदार الإنجليزي رسل، وانتهى اليوم بإلقاء القبض على 300 متظاهر أودعوا في قسم السيدة زينب، ومنه تم ترحيلهم إلى باب الخلق، ثم إلى القلعة ليلا. ولم يسقط في هذا اليوم شهداء. في اليوم التالي امتدت الإضرابات والمظاهرات إلى الأزهر وباقي المدارس العليا والثانوية، وانضمت جموع الشعب إلى المظاهرات، وشهد اليوم الثاني للثورة إطلاق النار من جانب القوات البريطانية على المتظاهرين في منطقة الدواوين، وقد اختلفت الروايات التاريخية حول اليوم الذي سقط فيه أول شهيد مصري، لكن المؤرخ المدقق عبد الرحمن الرافعي بحسه القانوني سعى إلى تحقيق الوقائع، فراجع دفتر الوفيات بقسم السيدة زينب، وتيقن من تسجيل استشهاد "مصري مجهول"، كما راجع دفاتر مستشفى قصر العيني فوجد مسجلا بها وفاة "غلام مجهول" يوم 10 مارس أيضا، ومسجل أمام كل منهما أنه أصيب في مظاهرة.

وقد شهد اليوم الثاني بعض أعمال تحطيم عربات الترام وواجهات بعض المحلات التي يملكها الأجانب، فأصدر طلاب المدارس العليا نداء إلى الشعب المصري يناشدونه فيه التوقف عن تحطيم المرافق العامة وعدم الاعتداء على ممتلكات الأجانب. كما أصدرنا بيانا موجها للأجانب المقيمين في مصر يعتذرون فيه عما حدث، جاء فيه:

"إلى حضرات إخواننا ومواطنينا الأجانب، قد تأسفنا نحن معاشر الطلبة المصريين مما وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا

السلمية التي ما قصدنا بها، إلا إظهار عواطفنا وشعورنا مع محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعزاء، وهكذا فلنكن أحياء كما عشنا مدى الأزمان".

في اليوم الثالث اتسعت الثورة، وأضرب سائقو الترام وسائقو الأجرة، فشلت حركة المواصلات في القاهرة، وأقفل معظم التجار محلاتهم، كذلك أغلقت البنوك والمالية أبوابها خوفا من تكرار حوادث التعدي على المحال الأجنبية واتساعها.

أما القيادة البريطانية فبادرت إلى إصدار إنذار شديد اللهجة للمواطنين تذكيرهم فيه بأن الأحكام العرفية ما زالت مفروضة في البلاد، وأن المحاكمات العاجلة تنتظر المتظاهرين والمتجمهرين. لكن الثورة كانت قد بدأت تتحرك، وكانت ككرة الثلج التي تكبر كلما تحركت.

(11)

أيام الثورة

منذ اليوم الثالث للثورة وعلى مدار شهر كامل أخذت الثورة تتسع، والشهداء يتساقطون، في اليوم الثاني للثورة سقط شهيدان مجهولان، وفي اليوم الثالث سقط أول الشهداء الذين عرفت أسماؤهم، الطالب محمد عزت البيومي، الذي استشهد برصاص الإنجليز عند كوبري شبرا من ناحية باب الحديد، وقد حقق وفاته المؤرخ عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن ثورة 1919.

وإذا كان طلاب المدارس العليا والمدارس الثانوية هم الذين فجروا الثورة، إلا أن الثورة امتدت بسرعة إلى مختلف فئات الأمة، فانضم إليها طلاب الأزهر وسائقو الترام والأتوبيس والأجرة، كما انضمت جموع المواطنين في الشوارع إلى المظاهرات فزادتها قوة.

وانضم المحامون إلى الثورة، فأضربوا عن العمل ابتداءً من يوم 11 مارس سنة 1919، وأصدروا بيانا يعلنون فيه إضرابهم جمعوا عليه التوقيعات فيما بينهم، وقد اتخذ مجلس نقابتهم قرارا بتأييد الإضراب وأبلغ المجلس القرار لرئاسة محكمة الاستئناف، ورغم محاولة وزارة الحقانية بتعليمات من السلطات البريطانية إحباط الإضراب إلا أن معظم القضاة تعاطفوا مع موقف المحامين، وكان إضراب المحامين قد اتخذ طابعا قانونيا، حيث تقدم المحامون أفرادا ومجموعات بطلبات إلى رئاسة محكمة الاستئناف لنقلهم إلى جداول غير المشتغلين.

وفي القاهرة شهد يوم الجمعة 14 مارس مظاهرات عنيفة بشارع عباس (رمسيس حاليا) والسيدة زينب سقط فيهما ثلاثة عشر شهيدا وسبعة وعشرين جريحا برصاص الإنجليز، كما سقط اثنا عشر مصليا قتلى برصاص الإنجليز بعد أدائهم صلاة الجمعة بمسجد الحسين، حيث تصور الجنود البريطانيون أن المصلين المغادرين للمسجد عقب الصلاة متظاهرين ففتحوا عليهم النيران بشكل عشوائي.

وفي اليوم التالي، يوم السبت 15 بدأ إضراب عمال عنابر السكك الحديدية، وامتد إغلاق التجار للمحال التجارية إلى المناطق الشعبية بعد أن كان قاصرا على منطقة وسط المدينة. وفي يوم 16 مارس انضمت النساء إلى الثورة في أول مظاهرة نسائية في الثورة شاركت فيها قرابة 300 امرأة تتقدمهن السيدة هدى شعراوي، وتلتها مظاهرة نسائية أخرى يوم 20 مارس. أما أكبر مظاهرات الثورة في القاهرة وأكثرها تنظيما فكانت مظاهرة 17 مارس التي شارك فيها أكثر من 50 ألف متظاهر واستمرت لثمان ساعات منطلقا من الأزهر مرورا بالحلمية الجديدة وعابدين ووسط المدينة منتهية قرب ميدان باب الحديد دون أن يحدث فيها حادث عنف واحد، وكان الثوار قد شكلوا فرق للشرطة الوطنية تضع شرائط حمراء على أذرعها لحماية المظاهرات وتنظيمها وضمان عدم وقوع حوادث إعتداء على الممتلكات الخاصة، وكانت تلك المظاهرة من المظاهرات القليلة التي لم تشهد اعتداءات من القوات العسكرية البريطانية على المتظاهرين.

لم تكف السلطات البريطانية بإطلاق النار على المتظاهرين، بل بدأت تشدد من إجراءاتها فشكلت محاكم عسكرية في الشوارع لمحاكمة المتظاهرين، وأصدرت أحكاما بالحبس والجلد والغرامة عليهم.

لم تكن المظاهرات النشاط الوحيد للثوار، فإلى جانب مظاهرات الشوارع أصبحت هناك منتديات للثورة يتجمع فيها الناس للاستماع إلى الخطباء ومناقشة أوضاع البلاد، وفي مقدمة هذه المنتديات كان الجامع الأزهر الذي تحول إلى معقل للثوار ومركزا للخطابة، وإلى جانبه كان هناك بيت الأمة وجروبي شارع عبد الخالق ثروت ومحل صولت بشارع فؤاد ومقهى ريش بشارع طلعت حرب الآن، وقهوة الجندي وقهوة السلام بميدان الأوبرا. هذا إلى جانب منازل عدد من الساسة والكتاب من أمثال عبد الرحمن فهمي وأمين الرافعي ومحمود باشا سليمان وإبراهيم باشا سعيد والشيخ مصطفى القاياتي، سؤال يطرح نفسه عليّ بالحاج: كم من هذه الأماكن ما زال باقيا لم يزله عدوان من يرغبون في محو ذاكرتنا الوطنية؟

وإذا كانت الثورة قد بدأت في القاهرة فلم يمض على بدايتها أربعة أيام إلا وكانت قد انتقلت إلى معظم مدن مصر وقراها، فمنذ يوم 12 مارس انتقلت الثورة إلى محافظات مصر المختلفة، مع وصول نبأ نفي سعد وزملاءه، وانتقال أخبار المظاهرات في

القاهرة مع الطلاب الذين عادوا إلى بلادهم بعد توقف الدراسة في المدارس العليا والثانوية.

فخرجت المظاهرات في الإسكندرية وطنطا والمحلة الكبرى والمنصورة ودسوق وقلين وكفر الشيخ ودمياط وسمنود وميت غمر ودمنهور ورشيد وبور سعيد وشبين الكوم وبركة السبع والزقازيق والفيوم والواسطى وبني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا، أما زفتى فقد أعلنت الجمهورية شكلت لجنة شعبية منتخبة لحكم المدينة قادها يوسف الجندي المحامي وتعاون مأمور زفتى إسماعيل بك حمد الذي كان رجلا وطنيا مع اللجنة الشعبية، وقد شهدت بعض المدن الصغيرة في مصر تجارب مشابهة مصغرة، ولم تقتصر الثورة على عواصم المحافظات والمدن الكبرى بل امتدت إلى المدن الصغيرة والقرى، وأخذت الثورة طابعا قويا في الريف والصعيد فقام الفلاحون بقطع قضبان السكك الحديدية وخطوط التلغراف والتليفون، ونجحوا في شل حركة الاتصالات في مصر، وحتى المناطق التي لم تشهد مظاهرات كبيرة مثل محافظتي قنا وأسوان، شهدت عمليات واسعة لقطع السكك الحديدية وطرق المواصلات، فعمت الثورة مصر كلها خلال أيام قليلة، وكان سقوط الشهداء في المذابح التي نفذها الإنجليز يزيد الثوار إصرارا على الثورة، وكانت جنازات الشهداء تتحول إلى مظاهرات جديدة.

كان الجامع الأزهر قد تحول من مسجد جامع في المدينة القديمة يؤمه المسلمون للصلاة أو لطلب العلم إلى ساحة رئيسية من ساحات الخطابة أثناء الثورة، يتجمع فيه خطباء الثورة ويحتشد داخله جموع المصريين بغض النظر عن دينهم، فخطب على منبره الشيخ القاياتي والشيخ الزنكلوني والشيخ دراز إلى جانب القمص سرجيوس والقمص بولس غبريال والأساتذة يوسف الجندي وإبراهيم عبد الهادي ومحمد عبد المجيد بدر والدكتور زكي مبارك والدكتور محجوب ثابت.

ولما استشعرت السلطات البريطانية خطر تحول الأزهر إلى معقل من معاقل الثورة حاولت أن تسد هذا الباب، فاستدعت دار الحماية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر، وطلبت منه إغلاق أبواب الأزهر أمام الناس، فرفض بشده، وأكد أن الأزهر مسجدا جامعا تقام فيه الصلوات ولا يمكن أن يغلق أبوابه في وجه من يؤمه من المصلين، فطلبت السلطات البريطانية منه فتحه في مواقيت الصلوات الخمس والجمع فقط،

فرفض أيضا وأصر على أن يظل الأزهر مفتوحا طوال النهار والليل كما هي العادة.

وأعد الثوار العدة لعقد اجتماع حاشد يوم 5 أبريل، وتمت الترتيبات لعقده بالأزهر باعتبار ساحته أكبر الساحات المتاحة والأمنة في نفس الوقت، ووصلت أنباء الإعداد للاجتماع إلى السلطات الإنجليزية، فسدت الطرق والمنافذ المؤدية إلى منطقة الأزهر، وفرضت حصارا على الجامع والحي، وحشدت قوات عسكرية ضخمة بصورة تمنع وصول الجمهور إلى الجامع.

عندها قرر الداعين للاجتماع نقله إلى مكان آخر، واتجه تفكيرهم إلى جامع ابن طولون الذي يقع في موقع حصين فوق ربوة مرتفعة مجاورة لقلعة الكباش وتلال زينهم، في مكان متوسط بين حي السيدة زينب وحي الخليفة، وحتى لا تتمكن القوات البريطانية من الوصول إلى الجامع ومنع الاجتماع مثلما فعلت في الأزهر، قام الأهالي بحفر الخنادق ووضع المتاريس في الطرق والشوارع المؤدية إلى جامع أحمد ابن طولون، خصوصا في شارع الصليبية الطولونية.

وعندما توجهت فرقة عسكرية بريطانية إلى المكان أعاقتهم الخنادق والمتاريس عن الوصول، وتلقفهم الأهالي بالحجارة من كل اتجاه، فأطلقوا النار بشكل عشوائي على الجماهير، فسقط عدد من الشهداء وعدد من الجرحى، كان من بينهم غلام صغير مشهور بابن القباقيب، ربما لأن والده كان صانعا للقباقيب أو بائعا لها.

فماذا فعل الفتى؟

أقام الفتى الصغير حصنا ترايبا عند سبيل أم عباس لمنع تقدم الجنود إلى الجامع من ناحية القلعة، فأردته رصاصة جندي إنجليزي قتيلا وهو واقف فوق حصنه الذي بناه.

وقد حقق عبد الرحمن الرافعي قصة هذا الفتى وسأل أهل الحي عنه، فعرف أن اسمه محمد إسماعيل ويسكن في شارع الركبية بقسم الخليفة، وأن سنة 12 سنة، وأن الوفاة نجمت عن طلق ناري من بندقية جندي إنجليزي، وقد سُجلت الواقعة وسبب الوفاة في دفاتر الوفيات التي رجع له عبد الرحمن الرافعي للتأكد من رواية أهل الحنة وتاريخها ومكان وقوعها.

وقد شيع الأهالي جنازة الفتى الشهيد في اليوم التالي يوم 6 أبريل في موكب ضخم تحرك من الصليبية الطولونية إلى مدافن الإمام الشافعي، وفي نفس يوم الجنازة أصدرت السلطات البريطانية بلاغا عسكريا أشارت فيه إلى مقتل الصبي فقالت:

"إن جمهورا معاديا هجم صباح أمس على دورية في حي السيدة زينب فاضطرت إلى إطلاق النيران وقد قتل لسوء الحظ ولد في العاشرة أو الثانية عشرة من عمره كان بين الجماهير".

(12)

7 أبريل

لم يكد يمض شهر واحد حتى أدركت بريطانيا أن عليها أن تقدم تنازلات للمصريين.

في صباح السابع من أبريل سنة 1919 صحت مصر على خبر الإفراج عن سعد ورفاقه، وإلغاء القيود على سفر المصريين، فبعد أقل من شهر على نفي سعد يوم 8 مارس واشتعال الثورة يوم 9 مارس رضخت سلطات الاحتلال لمطالب المصريين، تلك المطالب التي انفجرت ثورة مارس من أجلها، عودة الزعماء المنفيين، السماح لهم بالمشاركة في مؤتمر الصلح في باريس وتمثيل الأمة المصرية فيه، لقد أدركت بريطانيا العظمى بعد شهر من القمع الوحشي للثورة أنها عاجزة عن إخمادها، وفي نفس الوقت كانت بريطانيا قد ضمنت أن مؤتمر الصلح لن يأخذ قرارا باستقلال مصر، فقررت أن تهادن المصريين وتراجع خطوتين إلى الوراء، عل الملاينة تنجح فيما فشلت فيه سياسة البطش والقوة.

مساء 6 أبريل أصدر السلطان فؤاد منشورا إلى الأمة يدعوها فيه للراحة والسكون وإلى إنصراف كل إلى عمله، لكن المنشور حمل في طياته لهجة جديدة على فؤاد السلطان الذي نصبه الإنجليز على العرش، فقد تحدث لأول مرة عن تضامنه مع الشعور الوطني للشعب، وعن حبه للوطن واهتمامه بتحقيق سعادة البلاد وخيرها.

كان منشور فؤاد تمهيدا لما أعلنه الجنرال أللنبي صبيحة اليوم التالي، يوم 7 أبريل سنة 1919، ففي ذلك اليوم أصدر النائب الخاص لجلالة ملك بريطانيا في مصر، الجنرال أللنبي منشورا جاء فيه:

"الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم، فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر، وإن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من: سعد زغلول باشا وإسماعيل صدقي باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم حق السفر."

مثما سرى خبر القبض علي سعد وزملائه بسرعة بين الناس فقامت الثورة قبل أن تنقضي أربع وعشرون ساعة على نفيهم إلى مالطة، شاعت فحوى منشور النبي في صفوف الشعب، وأدرك المصريون أن تضحياتهم لم تذهب هباء، وإن دماء الشهداء لم تضيع هدرا، وإن صمودهم ورفضهم كل محاولات إثنائهم عن مواصلة الثورة جاءت بنتيجة.

لكن هل كان هذا يعني توقف المظاهرات وأعمال الثورة؟
الإجابة جاءت بالنفي.

لقد استمرت المظاهرات وزاد عدد المشاركين فيها، لكنها تحولت من مظاهرات للغضب والاحتجاج والمطالبة بالإفراج عن الزعماء المنفيين وإنهاء الحماية البريطانية، إلى مظاهرات للفرح والابتهاج بتحقيق أول خطوة على طريق النصر، ولإعلان مواصلة الكفاح حتى تحقيق الاستقلال التام.

تحولت المظاهرات الغاضبة يوم 7 أبريل إلى مواكب شعبية ترفع الأعلام والزهور وأغصان الأشجار، امتلأت شوارع القاهرة بالمتظاهرين، وفي الأيام التالية امتدت المظاهرات إلى عواصم المحافظات والمدن الكبرى في الدلتا والصعيد. ورغم أن مظاهرات 7 أبريل كانت سلمية وكانت احتفالية فقد سقط فيها شهيدان برصاص قوات الاحتلال البريطاني.

قرر القاهريون تنظيم مسيرة ضخمة يوم 8 أبريل شارك فيه مئات الآلاف سبقا لتقديرات عبد الرحمن الرافعي، وربما كان هذا أكبر عدد من المتظاهرين في مسيرة واحدة منذ بدأ الثورة، انطلقت المسيرة في الثالثة عصرا من ميدان باب الحديد في اتجاه ميدان عابدين، واستقبلهم عند السراي سعيد باشا ذو الفقار كبير الأمراء بالقصر وأبلغهم تحية السلطان فؤاد لهم، ثم اتجهت المسيرة إلى بيت الأمة، وخرج إلى الشوارع آلاف آخرين لمشاهدة موكب مسيرة الابتهاج، وقد تقدم المسيرة المشايخ والقسس والقضاة والمحامين، وسار فيها ممثلين للمهنيين والموظفين والطلبة والعمال وطوائف الحرفيين، وكانت كل مجموعة تحمل رايات وأعلام خاصة بهم، وسارت خلف المسيرة عربات تحمل مجموعة من السيدات والبنات، وتعرضت المسيرة لإطلاق النار من جانب الجنود البريطانيين عند منطقة الأزبكية، فسقط عدد من الشهداء بينهم فتى عمره 12 سنة من باب الشعرية، ولم يرد المصريون في هذا اليوم على اعتداءات القوات البريطانية، ولتهدئة الخواطر فقد أصدرت القيادة البريطانية بيانين يومي 8 و9 أبريل تأسف

فيهما لحادث إطلاق النار وسقوط الضحايا، وتبرره بأنه سوء فهم، وتعد بالتحقيق ومعاقبة المخطئين، الأمر الذي لم يحدث بالطبع. وفي يوم 9 أبريل استمرت المظاهرات وتكرر إطلاق النار من جانب القوات البريطانية لكن المصريين ردوا الاعتداء في هذه المرة وسقط قتلى من الجانبين، وفي نفس اليوم أعاد السلطان فؤاد تكليف رشدي باشا بتشكيل الحكومة مرة أخرى بعد أن ظلت البلاد بلا حكومة منذ استقالة حسين رشدي في أول مارس، وقد قبل رشدي باشا تأليف الوزارة مرة أخرى على أساس أن إنجلترا رضخت وقبلت مطالب المصريين بإلغاء القيود على السفر عامة والسماح بسفر الوفد المصري الذي سافر إلى باريس يوم 11 أبريل، واستبعد رشدي من وزارته الجديدة الوزراء الثلاثة الذين لم يتضمنوا مع موقفه المساند لمطالب الأمة وهم: إسماعيل سري باشا وأحمد حلمي باشا وأحمد زيور باشا الذي شكل فيما بعد أول حكومة إنقلاب دستوري بعد صدور دستور 1923.

استمرت الثورة بعد ذلك أياما وشهورا خاصة بعد أن تبين للمصريين أن مؤتمر الصلح كان قد أنهى أعماله وأقر سيطرة بريطانيا على مصر، واستقال رشدي باشا بعد أسبوعين عندما عجز عن تنفيذ ما تعهد به عند تشكيل الحكومة من الوصول إلى "حل يرضي الأمة"، وعادت البلاد بلا حكومة يديرها وكلاء الوزارات بناء على مرسوم من الجنرال اللنبي حتى 20 مايو 1919 عندما شكل محمد سعيد باشا وزارته الثانية التي استمرت في الحكم لمدة ستة أشهر تواصلت خلالها أعمال الثورة.

وعلى مدى أكثر من عامين استمرت الثورة، اختلفت الأساليب واقتصر الأمر على المظاهرات والإضرابات، واتسعت أشكال الاحتجاج السلمي الأخرى من إصدار البيانات واتباع أسلوب المقاطعة، وتراجعت تدريجيا أعمال الثورة المسلحة.

لقد أنتجت ثورة 1919 أشكالا نضالية متنوعة ومتعددة ومتغيرة بتغير الظروف طوال الحقبة الليبرالية، وكانت التوكيلات الشعبية للوفد أول هذه الأشكال النضالية وأهمها، لقد كانت التوكيلات وسيلة لحشد الجماهير والدعاية لأهداف الثورة ولتشكيل مجموعات منظمة نشطت لعدة شهور ونجحت في تفجير الثورة والاستمرار بها إلى أن أرغمت السلطات البريطانية على التراجع، كما كانت في نفس الوقت بمثابة عقد وكالة واتفاق بين الشعب وقيادته، تلزم هذه القيادة بعدم الخروج عن حدود الوكالة، وتحدد أهداف النضال وتقييد إمكانيات التنازل، وقد ظهر ذلك جليا عندما

قبل سعد زغلول تشكيل الوزارة بعد الانتخابات البرلمانية التي اكتسحها الوفد عقب صدور دستور 1923، لقد رد سعد على الملك فؤاد في خطاب قبوله تشكيل الوزارة معلناً أنه يقبل تشكيل الوزارة في حدود الشروط التي تقبلها الأمة. وطوال مرحلة الثورة وما أعقبها استخدمت كل الأشكال النضالية وفقاً للظروف، لجات إلى أشكال الاحتجاج السلمي كجمع التوقيعات على العرائض والخطابات المفتوحة للسلطات وللمجتمع الدولي والإضرابات والاعتصامات والتظاهر السلمي والمقاطعة بما فيها حملات مقاطعة البضائع الأجنبية، كما لجا الثوار إلى الأشكال العنيفة كقطع السكك الحديدية وخطوط التلغراف والطرق البرية، والأعمال المسلحة المختلفة ضد قوات الاحتلال، ووصل الأمر في نهاية الحقبة الليبرالية إلى إتباع أسلوب الكفاح المسلح المنظم ضد الوجود البريطاني في منطقة القناة، وأبدعت الثورة سنة 1919 وفي ذروة الأحداث شكل نضالياً جديداً تمثل في إعلان استقلال بعض المدن وإدارتها إدارة ذاتية، وأشهرها جمهورية زفتى.

(13)

الرجل الذي قاد سعد الثورة من خلاله

قبل سفر قيادة الوفد لباريس تألفت لجنة مركزية للوفد في مصر لجمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد في الدعاية للقضية المصرية، وكان رئيس اللجنة محمود سليمان باشا، وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمي بك، وقد لعب هذا الأخير دورا رئيسيا في الأحداث التي أعقبت مرحلة الثورة العنيفة. بل أن البعض يذهب إلى أن عبد الرحمن فهمي كان هو الرجل الأول المحرك لكل شيء داخل مصر بالتنسيق مع الزعيم سعد زغلول الذي كان يرأس الوفد المصري في باريس.

ارتبط فهمي بالعمل السياسي من بعيد، فقد كان شقيقه الأكبر محمد ماهر باشا من أصدقاء الخديوي عباس حلمي، وكان من الوطنيين المصريين المعارضين للاحتلال، وانتقل عبد الرحمن فهمي بين الجيش والبوليس وأصبح مديرا للجيزة، وترك منصبه بسبب صدامه مع الإنجليز سنة 1911، فانتقل للعمل في أوقاف الخديوي، وهناك اصطدم بالخديوي شخصيا فأحاله إلى المعاش سنة 1913، وكان عبد الرحمن فهمي يتمتع بصلات طيبة بكل من سعد وعدلي وكذلك قيادات الحزب الوطني، الأمر الذي أهله لتوحيد كلمة التيارات المختلفة، ولم شملها خلف قيادة الوفد.

وعقب وصول قادة الوفد إلى باريس اكتشفوا أن الأمور انتهت وأن مصر سلمت للإنجليز، فأرسل سعد برقية إلى محمود سليمان باشا رئيس اللجنة المركزية للوفد، وصلت إليه في 13 مايو سنة 1919، يسميها عبد الرحمن فهمي التلغراف المشئوم جاء فيها:

" منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة في وجوهنا وكل الجهود والمسعاعي لم تؤد إلى نتيجة ففي النص التمهيدي لمحادثات الصلح أعترف الألمان بالحماية"

وخشي عبد الرحمن فهمي من آثار إذاعة التلغراف على المصريين، وخاف من تسرب أخباره فقرر أن يلجأ إلى الحيلة،

فأوهم أعضاء اللجنة المركزية أن التلغراف مزور ومدسوس على سعد، وقال: إن التلغرافات لا بد أن تكتب على ورق الكربون وتظهر عليها الكتابة من الوجهين، اخترع عبد الرحمن فهمي القصة ليقنع الأعضاء بزيف البرقية، وقد صدقوه جميعاً، ثم جعلهم يقسمون على عدم الحديث عن هذا الموضوع بتاتا. وأرسل من جهته برقية إلى سعد زغلول يعاتبه بأسلوب غير مباشر:

"جاء تلغراف لسعادة محمود باشا سليمان فلم يخامرني أي شك في أن هذا التلغراف مفتعل وغير صادر منكم لأنه يصعب علي جدا أن اعتقد أن سعد باشا زغلول ذلك الرجل العظيم يفكر أن أمته من البلاهة لدرجة أن تظن أن الاستقلال عبارة عن طرد أو شيء موجود في مخازن اللوفر أو غيرها بباريس يمكن مشتراه في بضعة أسابيع والعودة إلى مصر. فإذا كانت الأبواب الرسمية قد أقفلت في وجه الوفد فهناك الأبواب غير الرسمية كالمجالس والهيئات النيابية والجرائد والرأي العام صاحب السلطان الأكبر على الحكومات وكل هذه الأبواب مفتحة الطريق أمام الوفد"

وكان رد سعد زغلول على عبد الرحمن فهمي: "أنا يجب أن أبين لك الحالة هنا تماما وأنت لك أن تضيع في الأمة ما يصح نشره وتخفى عنها ما لا يصح العلم به".

كانت الأمور تحتاج إلى قناة اتصال مستمرة بين زعيم الوفد وسكرتير اللجنة المركزية بعيداً عن أعين الرقابة، قناة تنقل لسعد الموقف بدقة في مصر، وتنقل لعبد الرحمن فهمي توجيهات سعد زغلول. كانت هذه القناة أحد موظفي الجامعة المصرية وأسمه محمد وجيه كان يعمل مع سعد من قبل فطلب إجازة ليعمل سكرتيراً خاصاً لسعد في باريس، وحل محله الأستاذ محمد صادق فهمي الذي أصبح فيما بعد وكيلاً لكلية الحقوق، ومن خلالهما تم تبادل المراسلات، وقد سهل الأمر وجود الأثري علي بهجت وكيلاً للجامعة، وكان من العناصر الوطنية. وألفت سكرتارية فنية لمساعدة عبد الرحمن فهمي ضمت د. أحمد ماهر والأستاذ محمد صادق فهمي.

كان الاتصال يتم بالحبر السري المصنوع من ماء البصل، فيدون محمد وجيه تعليمات سعد به على صفحات مجلة علمية أجنبية دون أن يفتح أوراقها من أعلى، بل يفك خيط التجليد ثم يعيد تجليدها مرة أخرى بعد تدوين التعليمات، وترسل المجلات إلى الجامعة فيتسلمها محمد صادق فهمي ويسلمها إلى عبد الرحمن فهمي، ويتولى الرجلان ومعهما أحمد ماهر فك المجلات وكفي صفحاتهم لتظهر الكتابة وتقرأ الرسالة.

وكانت رسائل عبد الرحمن فهمي إلى سعد تكتب أيضا بالحبر السري، واستخدم عبد الرحمن فهمي بعض المسافرين من المصريين والأجانب ليحملهم الرسائل إلى سعد، ومن الرسائل التي وصلت إلى عبد الرحمن فهمي مشروع بيان إلى الأمة كتبه سعد وترك لفهمي تقدير مدى ملائمة إذاعته، وجاء فيه:

"إلى أبناء وطني الأعزاء

يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا فلا تنخدعوا إذا خدعوكم. ولا تخافوا إذا هددوكم واثبتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام فهو أمضى سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم فإن لم تفعلوا خذلتهم نصراتكم وأهنتهم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضرهم ومددتم للرق أعناقكم وأعطيتهم للذل ظهوركم وأنزلتم مأمركم ذلا لا يرفع عنه عز، وإن تفعلوا كما هو أكبر ظني في عظيم أخلاقكم ومتمين اتحادكم فقد استبقيتم لأنفسكم عين الحق وأعددتهم لنصرتكم قوة العدل، فلا تذلوا ولو قهرتم ولا تخسروا ولو ظلمتم ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ويتحقق بإذن الله أملي وأملككم في الاستقلال التام"

لكن مع أهمية دور عبد الرحمن فهمي في الثورة هل يمكن أن نعتبره زعيمها الحقيقي؟

بالطبع لا، لكل الثورات جهازها السري لكن هذا الجهاز لا يستطيع أن يقود الثورة وحده ولا أن يحشد الجماهير ويحركها، لقد كان الحزب الوطني يمارس طوال سنوات الحرب أعمالا مشابهة لتلك التي كان يقودها عبد الرحمن فهمي لكنها لم تتحول إلى ثورة أبدا، لقد كان دور عبد الرحمن فهمي في الثورة مهما لكنه لا يلغي دور زعيمها الحقيقي سعد زغلول.

(14)

هل نجحت ثورة 1919؟

هل نجحت ثورة 1919 في تحقيق أهدافها؟ سؤال تردد بقوة منذ الأشهر الأخيرة لعام 1919، تردد بين الساسة المصريين المعاصرين، وبين الجماهير التي شاركت في الثورة أولاً، هل كان هناك مقابل للتضحيات التي قدمها الشعب من شهداء وجرحى ومعتقلين ومحكوم عليهم بالإعدام والسجن والحبس والجلد والغرامة.

وبعد أن هدأت الأمور واستقرت الأحوال وصدر تصريح 28 فبراير 1922 من جانب بريطانيا الذي اعترفت فيه بمصر مملكة مستقلة مع أربعة تحفظات تحد من هذا الاستقلال، وصدر دستور 1923، تجددت التساؤلات، وتعددت الإجابات باختلاف مواقف من يجيبون على السؤال، خاصة أن الانقسامات والانشقاقات كانت قد تسربت إلى صفوف الوفد، ودارت في معظمها حول أسلوب التفاوض مع الإنجليز، والموقف من العروض البريطانية. وقد وقع أول انشقاق في الوفد المصري في يوليو 1919، عندما قرر الوفد اعتبار إسماعيل باشا صدقي ومحمود بك أبو النصر منفصلين من عضويته لمخالفتهما خطة الوفد السياسية كما تم كذلك فصل حسين باشا واصف، ثم توالى الانقسامات.

لكي نجيب عن السؤال: هل نجحت الثورة؟ لابد أن نحدد ما الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ومدى تحقيقها لتلك الأهداف، حتى نستطيع أن نجيب عن السؤال، بالإيجاب أو النفي، ونقول أن الثورة قد نجحت أو نقول أنها فشلت.

لقد بدأت أحداث الثورة يوم 9 مارس 1919 ردا على نفي الزعماء، سعد وزملاؤه إلى مالطة، إذن كان المفجر المباشر للثورة الذي حولها من حركة سلمية هادئة إلى ثورة عارمة عنيفة القبض على زعماء الوفد ونفيهم، هذا التصرف الذي قامت به سلطات الاحتلال البريطاني حول حركة جمع التوكيلات للوفد المصري وسعي الوفد للسفر لمؤتمر الصلح، تلك الحركة التي ولدت يوم 13 نوفمبر 1918، من حركة سلمية إلى ثورة عنيفة.

ومن هنا فقد كان الهدف الأول للثورة عودة الزعماء المنفيين والسماح لهم بالسفر إلى مؤتمر الصلح، وقد رضخت سلطات الاحتلال قبل مرور شهر على الثورة وأفرجت عن الزعماء، وسمحت لهم بالسفر إلى باريس، وألغت القيود على سفر المصريين لخارج البلاد، استجابة لمطلب ألح عليه المصريون منذ انتهاء الحرب العظمى في نوفمبر سنة 1918، وكان تعنت السلطات العسكرية البريطانية وفرضها القيود على سفر المصريين بمن فيهم رئيس الوزراء سببا في استقالة وزارة حسين باشا رشدي.

وهكذا تحقق أول انتصار للثورة بالإفراج عن الزعماء المنفيين وسفرهم لباريس، وإقرار مبدأ حق المصريين في السفر للخارج، وقياسا على ما حدث لأحمد عرابي وزملائه من زعماء الثورة العرابية الذين طال نفيهم لسنوات فقد كان هذا نجاحا لثورة 1919 لا شك فيه وتحقيقا للهدف المباشر الذي انفجرت الثورة من أجله.

أما الأهداف الأهم والأعمق والأبعد للثورة فهي نفس أهداف النضال الشعبي المصري التي أخذت تتبلور تدريجيا منذ ثورة المصريين في يوليو سنة 1795 ضد طغيان مراد بك وإبراهيم بك زعيم المماليك، لقد أخذت أهداف المصريين تتسیر في اتجاه أساسي: انتزاع حقهم في إدارة أمور بلادهم بأنفسهم، أو ما عبرت عنه الحركة الوطنية المصرية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وصاغته في شعار "مصر للمصريين"، ذلك الشعار الذي تحول منذ مطلع القرن العشرين إلى مطلبين محددين: الاستقلال والدستور، وكان المطلبان هدفين كبيرين لثورة 1919.

واتسم النضال من أجل تحقيق الاستقلال والدستور عبر عقود طويلة بالتدرج والمعارك الجزئية الصغيرة والكبيرة، المعارك التي يتحقق من خلالها نصر هنا وآخر هناك لنصل إلى الهدف في النهاية.

وكانت ثورة 1919 واحدة من هذه المعارك، بل أكبرها وأهمها، فماذا حقق الشعب فيها من خطوات في اتجاه تحقيق الهدفين الكبيرين لنضاله: الاستقلال والدستور؟

لقد نجحت الثورة في إلغاء الحماية رغم إقرار مؤتمر الصلح لها، فكان لاستمرار الثورة لأسابيع وشهور بعد الإفراج عن الزعماء أثره في إنهاء الحماية البريطانية على مصر وسعي بريطانيا للدخول في مفاوضات لتحديد شكل علاقتها بمصر، وفي هذا السياق تشكلت لجنة ملنر البريطانية لتضع تصورا من خلال استطلاع رأي

المصريين، ومرة أخرى كانت مقاطعة المصريين للجنة تعبيراً عن استمرار الثورة ورفض المماطلة البريطانية، حتى أضحى هذا الموقف مثلاً في الثقافة المصرية يشير إلى حدة المقاطعة والخصام، عندما توصف مقاطعة إنسان لآخر بأنها "ولا مقاطعة لجنة ملنر"، أو عندما يقول شخص مبيناً موقفه من شخص آخر "هاأطعه مؤطعة لجنة ملنر".

لقد انتجت الثورة بعد ثلاث سنوات من تحقيق الاعتراف باستقلال مصر من جانب واحد بصدور تصريح 28 فبراير سنة 1922، الذي اعترفت فيه بريطانيا بمصر مملكة مستقلة، مع بعض التحفظات التي شكلت انتقاصاً من هذا الاستقلال، دون أن تقبل الحركة الوطنية بالتصريح.

كان التصريح تعبيراً عن التوازن الذي انتهى إليه الحال بعد ثورة 1919، فاستمرار الحماية مستحيل، لكن حركة الجماهير أضعف من أن تحقق الاستقلال التام في ضربة واحدة.

وقد أفرز الواقع الجديد دستوراً للبلاد، دستور 1923 الذي يعد من أفضل الدساتير في تاريخ مصر، وكذلك حياة نيابية تقوم على التعددية الحزبية، وكانت الحياة النيابية ومبدأ المواطنة المصرية الذي صاغته ثورة 1919 من خلال شعارها الملهم "الدين لله والوطن للجميع" من أهم المكاسب التي حققتها ثورة 1919 في طريق النضال من أجل الدستور والاستقلال.

وطوال الحقبة الليبرالية استمرت الروح الثورية وتجددت في مواجهة استمرار الوجود العسكري البريطاني والامتيازات الأجنبية، كما تصاعدت الحركات الجماهيرية في مواجهة الانقلابات الدستورية وفي مقدمتها انقلاب إسماعيل صدقي سنة 1930، كان المصريون يبتكرون الأشكال النضالية الملائمة لكل مرحلة، حقا لم يحققوا نصراً بالضربة القاضية لكنهم نجحوا في انتزاع مكاسب تدريجية.

كما فتحت الثورة آفاق بعث جديد في الفنون تجلّى في مجالات الفنون التشكيلية والموسيقى والغناء وتحول وضع هذه الفنون بعد الثورة والتحمّت بالجماهير وقضاياها، وفي الآداب تطورت الكتابة الروائية والكتابة المسرحية بشكل لافت للنظر وارتبطتا بالتحولات الاجتماعية الجديدة. فبقدر ما ساهمت الأعمال الإبداعية في الحشد للثورة والتعبير عنها وإيصال رسالتها للجماهير، أو اتخذتها موضوعاً لها في السنوات التالية، بقدر ما كانت التغييرات المجتمعية التي أحدثتها الثورة في مصر دافعا لتطور الإبداع الأدبي والفني. وقد اختلف التفاعل بين الفن والثورة

من نوع فني أو أدبي إلى نوع آخر، فبينما كان تعبير بعض الأنواع عن الثورة ابن اللحظة التاريخية للثورة وحاشدا للجماهير حولها ووسيلة من وسائل حمل أهداف الثورة إلى الناس، أي أداة من أدوات الدعاية الثورية مثلها في ذلك مثل منشورات الثورة، كانت أنواع أخرى مؤثقة للثورة ومسجلة لها من خلال النوع الأدبي أو الفني، عبر استخدام حدث الثورة موضوعا للإبداع بعد انتهاء الحدث. إذا كانت فنون الشعر والموسيقى والغناء قد واكبت الثورة وعبرت عنها وكانت أداة للتحريض الثوري في صفوف الجماهير، فإن الأعمال الروائية المهمة التي اتخذت ثورة 1919 موضوعا لها كانت في معظمها بعيدة زمنيا عن الحدث، ولعل أجلى التعبيرات الأدبية عن الثورة جاءت من خلال "عودة الروح" للحكيم و"قنطرة الذي كفر" لمشرفة والجزء الأول من ثلاثية محفوظ "بين القصرين". أما الفن التشكيلي والذي كانت أجلى تعبيراته عن الثورة تمثال نهضة مصر لمختار فقد جمع بين الخاصيتين، ففكرة التمثال كانت وليدة اللحظة الثورية وتعبيرا عنها، لكن تنفيذ العمل الذي استغرق ثمان سنوات حتى يستوى كتمثال ميدان في باب الحديد، جعل منه تخليدا لها عبر الزمن، كذلك كان تمثالي سعد زغلول في القاهرة والإسكندرية لمختار توثيقا لحدث الثورة بعد سنوات على وقوعها.

لقد واكب الثورة جيل من المبدعين ولد معظمهم في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، وقد تميز أبناء ذلك الجيل بأنهم نبغوا في مرحلة الشباب المبكر، فأغلبهم قدم إنجازا مهما وهو بعد في العقد الثالث من عمره، كما أنهم عرفوا كيف يتمردون على الثوابت ويتجاوزوا الواقع متطلعين إلى المستقبل، فكانوا بذلك بناء نهضة حقيقية، ثم جاءت ثورة 1919 لتطلق أقصى طاقاتهم الإبداعية، حيث ارتبطوا بالثورة وبالحركة الوطنية المصرية وأصبحوا لسان حالها في الفن والأدب والثقافة، لقد حولتهم الثورة التي اندمجوا بمسيرتها إلى شمس في سماء الوطن، ومن بين هؤلاء كان سيد درويش الذي كان صوت الثورة وأغنيتها وكان في ذات الوقت ثورة في النغم والغناء، ومختار الذي عبر عن الثورة نحتا وشق للفن التشكيلي طريقا جديدا في مصر، وربما كان سيد درويش ومختار من بين أبناء جيلهما، هما الأكثر تعبيرا في مجال الفنون عن الثورة المصرية وقيمها، والأبلغ في التعبير عن أبناء الشعب البسطاء صانعي الحضارة من فلاحين وحرثيين وعمال، والأقدر

على استلهم أعمالهما من روح هذا الشعب وتراثه، وعلى حل إشكالية الأصالة والمعاصرة.

كما كانت الثورة دافعة للانطلاقة السياسية للمرأة المصرية ولسعيها بقوة من أجل انتزاع حقوقها. فقد أدت المشاركة الإيجابية الفعالة للمرأة المصرية في الثورة والتي بدأت بالمظاهرة النسائية يوم 16 مارس 1919 إلى تغير جوهرى في نظرة المجتمع إلى المرأة، كما حققت هذه المشاركة مكاسب عديدة للمرأة في مصر، وكانت تلك المظاهرة نقطة انطلاق لحركة نسائية وطنية، وانبثق عنها تأسيس لجنة سيدات الوفد كأول تنظيم سياسي نسائي في مصر الحديثة، ثم الاتحاد النسائي المصري بعدها بأربع سنوات.

وفي منتصف الأربعينات أعاد مؤرخ الحركة الوطنية عبد الرحمن الرافعي طرح السؤال مجددا في ختام كتابه عن ثورة 1919، ورغم انتمائه للحزب الوطني الذي كان على خلاف مع الوفد فقد اتسم حكمه بالحياد والموضوعية ووضع معايير ليقيس عليها مدى نجاح الثورة، وكان معياره "تعرف الحالة التي كانت عليها البلاد قبل الثورة، والحالة التي وصلت إليها بعد الثورة، وهل تقدمت أم تأخرت، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر؟"

وفي ضوء هذا المعيار انتهى الرافعي إلى نجاح الثورة بشكل عام، وكان مأخذه الأساسي إغفال قيادة الثورة للجانب الاقتصادي وإن كان قد أشار إلى أن الواقع الجديد بعد الثورة قد دفع تلقائيا في اتجاه تطور الاقتصاد.

ففي الاقتصاد كانت الثورة دافعا لحلم راود المصريين منذ عقود، حلم بناء اقتصاد وطني في مواجهة الامتيازات الأجنبية ورغمما عن وجودها، فشهدت البلاد نهضة صناعية جديدة أثرت على المجتمع كله وعلى أفكاره.

بعد كل هذا فالإجابة على السؤال في ضوء ما تحقق من أهداف: نجحت ثورة 1919.

قائمة مراجع

- تيودور رودستين: تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، تعريب: علي أحمد شكري، القاهرة، 1927.
- عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، مطبعة حجازي، القاهرة، 1936.
- عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ودار العودة، بيروت، 1975.
- عبد الرحمن الرافي: ثورة 1919، النهضة المصرية، القاهرة، 1946.
- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.
- محمد صبري السوربوني: الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة، ترجمة مجدي عبد الحافظ وعلي كورخان، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.
- كريم ثابت: سعد في حياته الخاصة، القاهرة، 1929.
- محمد أحمد أنيس: التاريخ السري لثورة 1919، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.
- يونان لبيب رزق وآخرون: ثمانون عاما على ثورة 1919، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2000.